

ـ المعرض نبت فيه العشب ـ

اخيرا ، بعد نحو ١٥ سنة انتهى الرهان على الملايين واقترب الفرج من معرض طرابلس . وقال السيد صباح الناطور ، عضو مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية ، ان العمل في المعرض سينتهي منتصف الصيف المقبل ثم يسلم الى وزارة الاقتصاد لاستثماره .

ووعد وزير الاقتصاد الدكتور نزيه البزري بأن تكون للمعرض مصلحة مستقلة في خلال شهرين .

الان ، وفي انتظار الافتتاح الذي درجت المعارض الدولية على الاعلان عنه قبل سنتين من موعده ، الى ماذا يحتاج المعرض ... ماذا يقول الطرابلسيون وماذا يقترحون ؟

الدكتور حسن المنلا أمين سر غرفة التجارة والصناعة في طرابلس ربط مسؤولية انهاء الاعمال في المعرض بتشكيل مجلس ادارة جديد وقال ان الادارة الحالية لا تملك صلاحية الاشراف على الاعمال الجارية ومراقبتها باعتبار ان مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية كان وما يزال هو المشرف على المشروع ، كما دعا الى الاعلان عن موعد الافتتاح منذ الان باعتبار ان الاعمال في المعرض باتت في حكم المنتهية .

أما السيد جمال قرصاني ، رئيس جمعية التجار في طرابلس ، فقد بدا متشائما وقال « أن الظروف التي تمر بها الاعمال في المعرض لا تشجع على القول انه سيصبح معرضا حقيقيا في وقت قريب على رغم كل التوقعات ومنها ان الاعمال ستنتهي في الصيف المقبل » . واضاف : « المعرض يحتاج الى اهتمام في مداه الحيوي (طرابلس والمينا) ، لقد صرفوا على المعرض اكثر من ٤٠ مليون ليرة الى الان وليس كثيرا ان هم خصصوا ٢٠ مليونا اخرى لمدينة المعرض فيتاح للقاصدين اليه الاقامة في طرابلس بدلا من العودة الى بيروت او غيرها وعدد هؤلاء لن يقل سنويا عن نصف مليون زائر اذا اخذنا بأسباب التطوير السياحي في عاصمة الشمال ... اضافة الى ذلك يحتاج المعرض الى ثلاثة اجهزة يجب انشاؤها منذ الان : مجلس ادارة ، جهاز تنفيذي بدرجة مديرية وجهاز فني متخصص في شؤون المعارض » .




مرت عليه ١٥ سنة ـ

الدكتور حسن المنلا ـ

اجماع طرابلسي

الى هذين الرأيين ، هناك اجماع من الطرابلسيين أن الغاية من انشاء المعرض لن تكتمل ما لم ينفذ مشروع اوتوستراد بيروت ـ طرابلس اضافة الى مشاريع سياحية في طرابلس والميناء من مستوى جاذب للزائرين والسياح . وقال كثيرون ان الاعلان عن موعد الافتتاح منذ الان والاسراع في تشييد الفنادق اللائقة ضروريان لتحقيق الغاية التي من اجلها كان المشروع . كما طالبوا بادارة موحدة للمعرض تضع حدا للفوضى وتحصر الاعمال فيه وتنهيها في وقت محدد على ان تتكون هذه الادارة من اهالي طرابلس فقط .

ماذا في المعرض الان ؟ أين وكيف تنفق الملايين ؟

السيد مصباح الناطور يقول « من اشغال اكلافها نحو ٦ ملايين ليرة وتشمل شبكات المياه والمجارير والكهرباء والطرق والهاتف ، لم يبق برسم التلزيم سوى المروج الخضراء اضافة الى استملاك المدخل الرئيسي ، وقد اعدت الدراسة لها واصبحت جاهزة .

وحدد الاشغال واكلافها كالاتي :

ـ البولفار المحيط بالمعرض والتموينة والمدخل والمواقف (مليونان ونصف مليون ليرة) لزمت في تاريخ ٢٠ ـ ١٠ ـ ١٩٧٢ بعدما صفيت الالتزامات السابقة ، وتسلم المتعهد مواقع العمل في ١٥ ـ ٢ ـ ١٩٧٣ .

ـ شبكة الانارة (مليون ونصف مليون ليرة) لزمت في ٢٨ ـ ٢ ـ ٧٣ وتسلم المتعهد مواقع العمل في ٢٢ ـ ٥ ـ ١٩٧٣ .

ـ شبكة الهاتف ومقسمه (نصف مليون ليرة) لزمت في ٧ ـ ٢ ـ ١٩٧٣ وجرى ابلاغ المتعهد لتسليمه مواقع العمل في ٢٢ ـ ٥ ـ ١٩٧٣ .

ـ تزويد المعرض بالطاقة الكهربائية من الشبكة العمومية (٤٤٠ الف ليرة) وقد تم تأمين هذه الطاقة بموجب اتفاق عقد مع شركة كهرباء قاديشا في تاريخ ١١ ـ ٥ ـ ١٩٧٣ .

ويقول السيد ميلاد معوض رئيس الورشة العاملة في التموينة والاوتوستراد المحيط بالمعرض ، ان العمل فيهما سينتهي اواخر حزيران المقبل . وهو توقع الا يبقى من اشغال في المعرض ، بعد هذا التاريخ ، سوى الانشاءات الفنية في المسرح .

توقعات ووعود ومطالب في انتظار الصيف حيث تزهر الملايين في معرض حلم به الطرابلسيون طول ١٥ سنة ، او يطول الحلم اكثر ... ويبقى الواقع اعشابا تنبت مع الاهمال والتسويف وما زالت تنبت تغذيها الوعود ...!

ج . ح .

ماذا تريد الدول النامية؟

بدأت يوم الثلثاء الماضي الدورة الطارئة للجمعية العمومية للامم المتحدة ، التي انعقدت بدعوة من الرئيس الجزائري هواري بومدين ، للبحث في موضوع أسعار النفط والمواد الاخرى . وتستغرق أعمال هذه الدورة ثلاثة اسابيع ويشترك فيها عدد كبير من المسؤولين السياسيين والاقتصاديين القادمين من مختلف انحاء العالم .

والحقيقة أن فكرة عقد هذه الدورة الاستثنائية تعود الى أشهر خلت ، وبالتحديد الى النصف الاول من شباط الماضي ، يوم بدأت الولايات المتحدة تحضر لمؤتمر الطاقة في واشنطن (١١ شباط) . وقد سعت الولايات المتحدة ، اثناء عمليات التحضير للمؤتمر ، وخلاله كذلك ، الى تحقيق جملة من الاهداف الآنية والبعيدة المدى ، ذات افق اقتصادي وسياسي في آن .

ومن بين هذه الاهداف محاولة تحييد العالم الثالث في الصراع الدائر بين الدول المنتجة للنفط منجهة والشركات الغربية وبعض الدول المستهلكة وخصوصا الولايات المتحدة منجهة ثانية. والعودة الى مؤتمر واشنطن توضح أن الولايات المتحدة عبر مداخلات وتصريحات ممثليها في المؤتمر ، حاولت تسليط الاضواء في شكل مضخم على الضرر الذي أصاب الدول النامية منجراء رفعاسعار النفط الخام، ساعية بذلك الى صرف الانظار عما تمارسه الشركات الغربية المتعددة الجنسيات ضد هذه الدول في اسواق المواد الاولية . وكاد التحرك الاميركي أن يعطي ثماره ، اذ ظهرت البلبلة في صفوف بعض الدول النامية وبرزت ميول الى تحميل الجانب العربي مسؤولية استفحال الازمة الاقتصادية العالمية ، الامر الذي من شأنه حرمان العالم العربي تأييد العالم الثالث .

... وكان دور بومدين

ومن هنا ، كانت اهمية المبادرة الجزائرية، خصوصا ان الرئيس هواري بومدين هو رئيس الدورة الحالية لمجموعة دول عدم الانحياز . وكان لا بد من طرح موضوع النفط، انصافا للحقيقة ، كجزء لا يتجزأ من موضوع المواد الاولية الاخرى ، وفي اطار العلاقات غير المتكافئة القائمة بينالدول الغنية والدول الفقيرة في العالم . وما يميز هذه العلاقات كونها على الدوام صبت في خدمة مصالح الدول الصناعية التيتمكنت من فرض تقسيم للعمل دولي تحددت فيه مواقع الدول النامية كمصدرة للمواد الخام . ومن المفيد الاشارة في هذا المجال الى أن مؤشر اسعار صادرات الدول النامية لم يرتفع بين ١٩٦٣ و١٩٧١ الا بنسبة ١٣ في المئة فقط ، بينما ارتفع مؤشر اسعار صادرات الدول الصناعية ، في الفترة ذاتها ، بنسبة ٤١ في المئة ، اي نحو ثلاث مرات اكثر .

وهذا الاتجاه العام لتدهور شروط التبادل بين الدول الصناعية والدول النامية لم يتعدل فيالسنتين الماضيتين، على رغم الارتفاعات الملحوظة التي طرأت على أسعار المواد الاولية عام ١٩٧٣ . ويعود ذلك الى استمرار استفحال التضخم في اقتصاديات الدول الصناعية الغربية والى ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية المصدرة الى الدول النامية بوتائر تفوق وتائر ارتفاع اسعار المنتجات التي تصدرها هذه الدول . وليس صحيحا ما يقال أن أسباب احتدام التضخم في الغرب تعود الى اشتعال اسعار المواد الاولية التي تصدرها الدول النامية ، لان التضخم في العادة ينشأ في دول المركز، اي في الدول الصناعية ثم يصدر الى الدول النامية حيث يعمق الاتجاهات التضخمية الداخلية .

وارتفاع اسعار المواد الاولية، علىأهميته، ليس،سوى ارتفاع اسمي ، لان اسعار السلع المصنعة ارتفعت بنسب أعلى. واذا ارتفعت اسعار النحاس عام ١٩٧٣ بنسبة ٧٠ فيالمئة واسعار القصدير بنسبة ٦٥ في المئة وأسعار الكاكاو بنسبة ٤٠ في المئة وأسعار السكر بنسبة ٥٥ في المئة ، فان اسعار البولي اتيلين ، على سبيل المثال ، الذي تصدره الدول الغنية تضاعفت في العام ذاته نحو خمس مرات ، على رغم أن كلفة النفط الذي تضاعف سعره أربع مرات ، لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من كلفة انتاج وحدة البولي اتيلين. وهنا تكمن المأساة الحقيقية في نظر الدول النامية وليس في ارتفاع اسعار النفط لان صادراتها من المواد الاولية تشكل بين ٧٠ و٩٥ في المئة من عائداتها في حين أناجمالي استهلاكها من النفط لا يتجاوز الخمسة في المئة من مستوردات الدول الغربية منالنفط. واذا كان يفترض في الدول المصدرة للنفط المالكة للفوائض المالية الهائلة ، مضاعفة دعمها للدول النامية خصوصا الدول الاكثر تخلفا التي يتهددها القحط والمجاعات ، الا أنه يبقى من الاهمية بمكان ـ وهذا ما تجلى في خطابي الرئيس بومدين والسيد ميشال جوبير ـ التركيز على ربط اسعار المواد الاولية باسعار المواد المصنعة، وكبح جماح التضخم في الدول الغربية بغية تثبيت الاسعار العالمية والحد من سيطرة الاحتكارات الاميركية والشركات المتعددة الجنسيات على اسواق الدول النامية ، ومساعدة هذه الدول عبر اتفاقات ثنائية وجماعية على تصريف انتاجها المصنع على نحو يؤدي الى تدعيم الانطلاقة الصناعية فيها .

كمال حمدان

قضية التأمين في لبنان... صعبة

تمر شركات التأمين في لبنان بمرحلة صعبة ، خصوصا بعد الترخيص حديثا لـ ٢٢ شركة جديدة . وتخشى الشركات أن تؤدي فوضى الترخيص بالشركات الى نشوء مضاربات في سوق التأمين لا تكون في مصلحة المضمونين ولا شركات التأمين . الصور : موضوع التأمين على الحياة . (ص ٤ ـ ٥ ـ ٦ احاديث موسعة عن التأمين في لبنان) .

هكذا منذ الأصل

٣ مشاريع ري نموذجية في الجنوب والبقاع الغربي



المهندس محسن صبرا : هكذا توزع المياه •

الرش في الدراسات شيء وعلى الأرض شيء آخر



انطوان متى غير راض •

قناة الري في البقاع الجنوبي •

ثلاثة مشاريع ري نموذجية أنشأتها مصلحة الليطاني حتى الان في كل من لبعا وجزين وصيدا والبقاع الغربي لتعم في ما بعد، في ضوء الاختبارات الجارية ، طرق الري الاكثر ملاءمة لكل منطقة من المناطق التي سيرويها مشروع الليطاني •

الرائد في هذه المشاريع هو مركز لبعا (قضاء جزين) ، لكن طريقة تنفيذه لم تكن مثالية فقد اعترضها بعض الصعوبات ، ووزعت المياه على عدد من المزارعين من أصحاب الملكيات الكبرى ، وبالتالي كان فريق المركز يطبق في حقل الاختبار ما وضع في المكتب نظريا من غير أن تسبق ذلك استقصاءات اجتماعية واقتصادية ، أو تؤلف لجان فنية مهمتها ارشاد المزارعين الذين رفضوا ابدال مزروعاتهم بغيرها ، وأضافوا اليها الحمضيات في أرض كلسية • هذه المشاكل يتحدث عنها رئيس مصلحة الاستثمار المائي المكلف المهندس محسن صبرا ويقيم نتائج هذا المشروع •

تجربة لبعا

قال : في العام ١٩٦٩ وضعت مصلحة الليطاني مشروع الري النموذجي ، في لبعا ، قضاء جزين، قيد الاستثمار الفعلي على أنه الحقل الاختباري الواسع الذي في ضوء نتائجه يمكن وضع الخطة الصحيحة الهادفة الى التنمية والتطور في المجال الزراعي والمجالات الاخرى المرتبطة به ضمن الاطار الشامل لري السفوح الغربية • واعتبر هذا المشروع مشروعا رائدا من حيث تطبيق أحدث الاساليب الفنية لتوزيع المياه واعتماد طرق الري الحديثة واستعمال وسائل الانتاج الزراعي المتطورة على نطاق واسع•

ويقضي المشروع بري ٨٦٥ دونما من الاراضي المستصلحة، سواء أكانت مزروعة في السابق أم لا ، لكن كمية المياه التي خصصت له لا تكفي الا لري ٨١٠ دونمات فقط • وعلى رغم ذلك لم تضطر المصلحة الى تأمين كميات أكبر من المياه لان المساحات المروية لم تتعد الـ ٦٧٣ دونما •

غير ان تطبيق تنظيم ري الاراضي واجه صعوبات متعددة ، لعل أولها « أنه خطط ونسق نظريا في مكاتب المصلحة ، ثم واجهته صعوبات في التنفيذ » • ومن هذه الصعوبات عدم تطبيق الري بطريقة الرش المنوي اعتمادها في مشاريع الري الاخرى •

لماذا ، طريقة الرش ؟ يجيب صبرا بأن لاعتماد هذه الطريقة محاسن عدة أهمها ، أنها تقضي على اهدار المياه ، ثم انها تمكن من ضبط العيار وتوزيع المياه على النباتات حسب حاجتها ، وبالتالي يمكن استعمالها في أراض منحدرة دون التسبب في جرف التربة •

المزارعون بين الطريقتين

المزارعون يفضلون الطريقة التقليدية في الري • فهم يعتقدون أنها أقل كلفة ، وبالتالي أكثر افادة • أنطوان متى أحد المشتركين اعتمد طريقة الري بالرش ، « لكن جيراني يستفيدون أكثر مني ، وأنا افسر سنويا ولا أعلم ما هو السبب » فيجيبه المهندس صبرا « عليك بزرع صادرات الرياح حتى لا تحمل الرياح والهواء ذرات المياه الى غير موضعها » •

ويتابع صبرا « ان التجربة بينت لنا في وضوح الكثير من الاخطاء في اعتماد طريقة الري بالرش » •

وهذه الاخطاء لا تنحصر في نقطة معينة ، لان الوقائع المصادفة في استعمال طريقة الري بالرش تشير الى ما يأتي :

١ ـ لا توجد قاعدة في عملية استصلاح الاراضي من جانب المشروع الاخضر بالنسبة الى كسر الانحدارات وانشاء التجليلات واعطائها مواصفات وقياسات موحدة تضمن استعمال طرق الري بالرش حسب الاصول الفنية •

٢ ـ عدم تحضير المزارعين مسبقا لاستعمال طرق الري الحديثة بالرش في المنطقة بواسطة أجهزة ارشاد وتوجيه زراعي كي لا تأتي النتائج نقيض ما تتوخاه المصلحة •

٣ ـ عدم وجود تنوع كبير في تجهيزات الري بالرش لدى المصلحة يتلاءم والاوضاع الطوبوغرافية والتجليل الضيق للقسم الاكبر من الاراضي الزراعية •

٤ ـ ميل المزارعين في المنطقة الى شراء تمديدات وقساطل فولاذية لجر المياه الى عقاراتهم أقل كلفة من قساطل الالمنيوم المتوافرة لدى المصلحة •

٥ ـ ميل المزارع الى انشاء تمديدات ثابتة داخل العقارات المراد ريها خوفا من سرقتها وتوفيرا لعملية تنقلها نظرا الى قلة اليد العاملة في المناطق التي يشملها المشروع وارتفاع أجرها ، ان وجدت•

٦ ـ جهل المزارعين اصول الزراعة والانواع التي تتلاءم مع أصناف التربة المصادفة والمضمونة النتائج•

٧ ـ جهل المزارع التوفيق بين استعمال طريقة الري بالرش واستعمال الادوية الزراعية والمبيدات•

٨ ـ وجود متاعب كثيرة لضبط حركة المستودعات وتأمين قطع غيار الصيانة الطفيفة للمعدات المتحركة للري بالرش التي تتطلب أجهزة مختصة للقيام بها وتلك باعداد وافرة في حال اتساع عملية التوزيع •

٩ ـ غياب كلي للمتعهدين وكلاء بيع المعدات المتحركة للري بالرش الذين انحصر دورهم حتى الان في الاعمال التجارية لبيع المعدات المعنية للمصلحة فقط •

مقترحات وحلول

وتلافيا لهذه الاخطاء يعرض المهندس صبرا مقترحات لجهة الاسس المعتمدة لتنفيذ الشبكات الثابتة • ولجهة الزراعات المنتشرة والارشاد والتوجيه الزراعي والتجهيزات الرئيسية لمنشآت الري ولجهة النواحي الادارية •

بالنسبة الى الاسس المعتمدة لتنفيذ الشبكات الثابتة يقول صبرا: « ان الاستقصاءات العقارية وحدها لا تكفي لتكون مرتكزا صالحا لوضع دراسة وتنفيذ الشبكات الثابتة لتوزيع مياه الري ، بل يقتضي في الدرجة الاولى القيام بالاستقصاءات الاجتماعية والزراعية والاقتصادية ضمن المناطق المنوي تجهيزها ، كما انه يستلزم الاحتكاك مباشرة بالمزارعين للوقوف على حاجاتهم الفعلية الى مياه الري كي تنفذ الشبكات في صورة تتلاءم مع الواقع وفقا للحاجات الفعلية » ويلاحظ المهندس صبرا ان بعض الاراضي التي جهزت بشبكات الري بيعت للبناء ، لذلك فهو يرى الابتعاد عن وضع الشبكات في المناطق المحتمل تحويلها في المستقبل الى مناطق سكنية •

أما لجهة الزراعات المنتشرة والعمليات الزراعية المتبعة ، فان الغالبية العظمى من الاراضي التي تعتبر مناسبة للزراعات المروية هي مشجرة حاليا بالزيتون والكرمة من زمان بعيد ويتخوف أصحابها من تحويلها الى زراعات اخرى وان يكن مردودها عاليا •

ثم ان المزارعين يتهافتون على زراعة الحمضيات والاكيدنيا على رغم المحاذير التي تتهددها نظرا الى ارتفاع نسبة الكلس فيها الامر الذي يشير الى جهل المزارعين اصول الانتاج الزراعي الناجح وتهربا من ارتفاع كلفة اليد العاملة •

يضاف الى ذلك عدم إلمام المزا[رعين] برش المبيدات وطرق استعم[ال] الاسمدة • كل ذلك يتطلب ار[شادا] زراعيا مكثفا ، ان لجهة تو[جيه] المزارعين وحثهم على طلب ال[...] واعتماد الزراعات المروية أو ل[...] توجيه الزراعات في المنطقة ب[...] تتلاءم مع طبيعة التربة ، ومن [...] تدريب المزارعين على استعمال [...] الرش •

ويضيف صبرا: « ان أحكام الت[...] الاختباري الموقت لمشروع ال[ري] النموذجي والمعمول به حاليا[...] تنطبق على الواقع خصوصا لجه[ة] تعرفة بيع المياه وربطها بقطر [...] المياه ، وليس بمعدات القصر[...] التي تجهز بها حاليا موزع[ات] المياه •

ويرى رئيس مصلحة الاستث[مار] المائي الاخذ في الاعتبار نتائ[ج] التجارب في مركز لبعا والافادة [من] سلبياتها لتطبيق ما يجب تطبي[قه] في صيدا وجزين والبقاع الغربي[...]

طوارئ العمل: لا قفازات ولا قبعات ولا احزمة

بعد قليل قد تشلق الورشة •

طوارئ العمل في لبنان لا تنقطع ومعظمها من النوع الذي يؤدي الى الموت أو الى العطل الدائم • ولعل أبرز هذه الحوادث تلك التي تحظى بحضور دائم في الصحف مثل حوادث الانهيارات في الابنية والمشاريع الانشائية وسقوط العمال من السقالات أثناء قيامهم بأعمالهم الخطرة • الا ان هذا لا يعني انه ليست هنالك طوارئ عمل من « عيار » أخف ، فتقطيع الاصابع والاصابات بالحروق والشظايا وما اليها قضايا يومية في معظم المعامل والورش في لبنان •

لماذا كثرة هذه الطوارئ وعلى عاتق من تقع مسؤوليتها ؟

المسؤولية الاساسية تقع على عاتق السلطات العمالية المختصة وأرباب العمل وان يكن هنالك بعض المسؤولية على العمال أنفسهم •

فالسلطات العمالية كانت سنت عام ١٩٦٧ قانونا يفرض العديد من التدابير التي من شأنها التقليل الى درجة كبيرة من طوارئ العمل ، منها ما ينص على « وجوب وقاية العمال من أخطار السقوط والاشياء الساقطة والشظايا المتطايرة وأخطار الكهرباء وذلك بتزويدهم بوسائل واقية كالنظارات والقفازات والقبعات والاحزمة وغيرها (•••) وفي حال الحفر تجب اقامة تدعيمات كافية وعوارض خشبية متينة تمنع انهيار الاتربة على القائمين بالعمل وتأمين ممرات أمنة لهؤلاء • (•••) وفي حال العمل على السطوح المنحدرة حظر العمل على غير ذوي الخبرة والقدرة على أن تتخذ الاحتياطات اللازمة كالسياجات والسلالم والواح التسلق والاحزمة الواقية والحبال ••• » •ومواد هذا القانون الرامية الى حماية أرواح العمال تبدو كافية في المرحلة الحالية الا ان تطبيقها مجمد منذ صدوره عام ١٩٦٧ • فقد نصت المادة ٣٣ من القانون المذكور على صدور قرار من وزير العمل بكيفية تطبيق دقائق القانون وتعيين الجهات المختصة بتنفيذه غير أن هذا القرار لم يصدر حتى الان والحوادث مستمرة •

« اسعار » الانتداب رخيصة !

أما من زاوية أرباب العمل فما دامت الرقابة الفاعلة والرادعة غير موجودة وحيث أن تأمين الاحتياطات الوقائية من شأنه الانتقاص من أرباحهم فهم لا يعبأون • الى ذلك تجب اضافة مسألة مهمة وهي أن حياة العامل ، حسب قانون طوارئ العمل ، تتساوى بين ٢٧٥٠ و ٥٠٠٠ ليرة على أبعد تقدير • أما الاصابات بالعطل الدائم كفقدان النظر كليا أو فقدان الذراعين أو اليدين أو الاختلال التام في العقل غير القابل للشفاء فهي لا تتجاوز نصف تعويضات الوفاة • وهنا تجدر الاشارة الى قانون طوارئ العمل هذا الذي وضع أيام الانتداب ربما كان منصفا حين كان الحد الادنى للاجور ٦٠ ليرة وكانت كلفة المعيشة مخفوضة • أما الابقاء على معدلات التعويض نفسها بعدما أصبح الحد الادنى للاجور ٤٧٥ ليرة ، فهو لا يعني ، على رغم حالة الغلاء التي ترهق الطبقة العاملة ، الا التشرد والجوع لابناء العامل وعائلته•

أسباب اللامبالاة معروفة

ان التعويض المقطوع لحياة العامل الذي لا يتجاوز الخمسة آلاف ليرة هو من الدوافع الاساسية الى لا مبالاة أرباب العمل تجاه سلامة عمالهم • « فثمن » عامل أو عاملين في ورشة بناء تكاليفها الاجمالية مليون ليرة لن « يأكل » الكثير من الارباح« في حين ان تأمين وسائط الحماية قد تكون أكثر كلفة • وهذا الامر ينطبق على أرباب العمل من مختلف الاحجام والمستويات • فحريق بناية سان شارل الذي ذهب ضحيته عامل وأصيب فيه عدد من الجرحى كان غياب وسائط السلامة والامر عينه ينطبق على بناية الحموي في طرابلس التي انهارت وذهب ضحيتها ثلاثة عمال أشقاء •

ان التعويض الحالي ، وان بلغ حده الاقصى (٥٠٠٠ ليرة) لا يكفي لاعالة أبناء العامل وذويه أكثر من ستة أشهر أو على أبعد تقدير سنة فماذا يكون مصير هؤلاء بعد ذلك ؟ من ناحية انسانية اخلاقية بحتة لا تجوز مكافأة العامل الذي يقضي وهو يخدم مجتمعه بضمان التشرد والجوع لعائلته ، لذلك فأبسط المسلمات هو سعي القانون الى تأمين استمرارية الدخل للعامل المصاب أو لعائلته بعد وفاته •

والراهن أن رفع هذا الغبن اللاحق بالعمال لا يمكن أن يتم الا بتطبيق فرع ضمان طوارئ العمل والامراض المهنية الذي أقره قانون الضمان الاجتماعي لكنه ، لم ينفذ بعد • فهذا القانون يعطي التعويض صفة شمولية أوسع اذ انه يضمن كل الحوادث التي تصيب العامل وهو في طريقه من العمل الى البيت أو العكس • وأهم ما في القانون ـ غير المنفذ طبعا ـ انه يبدل التعويض المقطوع بمعاش تقاعدي يستفيد منه العامل المتضرر أو ورثته القصر وزوجته مدى الحياة • فالمادة ٣٠ من قانون ضمان طوارئ العمل تعطي العامل المصاب بعجز دائم الحق في راتب مدى الحياة يساوي ٢/٣ دخله السنوي أي متوسط اجره اليومي مضروبا بـ ٣٦٠ ضعفا • فلو كان متوسط اجر العامل المصاب بعجز كلي ودائم ١٥ ليرة يوميا لاعطي معاشا تقاعديا يساوي ٣٦٠٠ ليرة سنويا أو ٣٠٠ ليرة شهريا • كذلك فالقانون الجديد يلزم أرباب العمل بنقل العمال الذين أصيبوا أثناء العمل بتعطيل جزئي الى مهمات جديدة تتلاءم مع ظروفهم الجسدية • وهذا الامر كذلك يضمن استمرارية العامل في اطار الجسم المنتج للاقتصاد الوطني بدلا من أن يكون عالة على غيره •

الامراض المهنية

تبقى مسألة مهمة لميأت القانون الحالي على ذكرها وهي مسألة الامراض المهنية وهي الامراض التي قد تنشأ من جراء ممارسة عمل ما لفترة زمنية طويلة ، ولا ينص القانون الحالي على أي تعويض بالنسبة اليها • اضافة الى ان القانون المذكور لا يوفر الاسباب الوقائية الشاملة لا نصا ولا ممارسة(١) • فعامل الديكور والليسترو غالبا ما يخرج من المهنة بعد أقل من عشر سنين وهو يعاني أمراضا في عينيه وصدره وجلده • الى هذا يضاف أن ظروف العمل السائدة معظم المعامل والورش اللبنانية غير صحية ولا تنطبق عليها المواصفات الصحية والعلمية الحديثة الامر الذي يزيد في امكان اصابة العمال بأمراض مهنية(٢) •

اضافة الى نواقصه المتعدده ، لا يشمل قانون طوارئ العمل الحالي بأحكامه العمال الزراعيين الذين تطبق عليهم أحكام القانون العادي في حالات الحوادث الطارئة• والراهن أن التعويضات التي يتقاضاها العمال الزراعيون بموجب القانون المدني أخذت تفوق تلك التي يتقاضاها المشمولون بقانون العمل • هذا الواقع يعكس اقرارا ضمنيا من الجسم القضائي اللبناني بعسف قانون الطوارئ المعمول به حاليا • لذلك بدأ منذ مدة يظهر اتجاه ، في أوساط المشمولين بقانون العم[ل] يرمي الى التقاضي بموجب القا[نون] العادي • الا أن هذا الاتجاه لم ي[لق] نجاحا وافرا الا في بعض الحا[لات] نظرا الى حصرية قانون الطوار[ئ] الحالي والزاميته •

وفي العامين الاخيرين الل[ذين] ازدهر فيهما قطاع البناء كث[رت] طوارئ العمل فلم يمر يوم الا [...] ضحايا • ولعل السبب الرئيسي [...] الازدهار في طوارئ العمل كث[رة] استعانة المقاولين والمعماريين [...] المهرة من العمال الزراعيين [...] بسبب النقص في الايدي العا[ملة] وثانيا لاسباب تتعلق بالاجور • [...] هذا الازدهار في الطوارئ بدأ أر[باب] العمل يلجأون الى تأمين عدد [...] محدد اسميا من عمالهم لدى شر[كات] التأمين وبمبالغ لا تتجاوز غا[لبا] التعويض الذي يقره قانون طوا[رئ] العمل • غير أن تجيير المسؤولي[ة] يحل مشكلة أصحاب الاعمال ا[...] لا يحل مطلقا مشكلة العمال وعائ[لاتهم] فالمشكلة ليست مشكلة من يدفع [...] ما هي مشكلة كيفية الدفع والض[مانات] المستقبلية لعائلة العامل [...] لذلك فالحل الوحيد يبدو باقرار [...] الحوادث الطارئة في الضمان [...] شبح التشرد والجوع عن ال[...] وأبنائهم •

عدنان صلاح ال[...]

المانيا حلّت المشكلة

تعتبر المانيا الغربية من اشد البلدان في العالم حرصا على اقرار القوانين الخاصة بالضمان الاجتماعي كما أن قانون طوارئ العمل فيها حديث جدا وهو يخضع باستمرار للتعديل والتنقيح . فبالنسبة الى اصابات العمل التي تؤدي الى الوفاة فان الضمان الاجتماعي في المانيا يدفع تعويضا مدى الحياة لزوجة المضمون وورثته القصر . كما أن هذا التعويض يستفيد من كل زيادات غلاء المعيشة التي يقرها القانون .

اما بالنسبة الى العمال الذين يصابون بتعطيل جزئي من جراء العمل فانهم ينالون كذلك تعويضا جزئيا ولمدى الحياة عن الاجزاء التي فقدوها . وهنالك مؤسسة تابعة للضمان الاجتماعي مهمتها اعادة تأهيل المعطلين جزئيا من العمال لمهمات ووظائف جديدة تمكن بواسطتها زيادة دخلهم عن المعدل الذي كانه قبل اصابتهم بالعطل . ويجري تأهيل هؤلاء لمدة سنتين يحصلون خلالها على التعويض الجزئي كاملا مضافة اليه الزيادة الخاصة بغلاء المعيشة . أما اذا لم يتمكن العمال المعطلون جزئيا من الحصول على مداخيل اعلى من التي كانوا يحصلون عليها قبل الاصابة فلهم الحق في أن يستمروا في قبض تعويضاتهم لمدى الحياة .

وفي المانيا كذلك ، وعلى رغم التطور الذي احرزته الصناعة على صعيد تأمين الحماية للعمال ، كان عدد الاصابات الطارئة اثناء العمل مرعبا علم ١٩٦٦ . لذلك وضع المؤتمر الاتحادي لنقابات العمال هناك في رأس برنامج عمله لذلك العام اشتراع القوانين الكفيلة بايجاد اسس افضل لسلامة منتظمة وفعالة في مكان العمل . واصدرت على اثر ذلك قوانين خاصة تحدد وسائل الحماية اضافة الى قانون لدعم الوقاية في المعامل عن طريق استخدام خبراء مختصين وتشكيل اجهزة للسهر على سلامة العمل ومراقبة الالتزام بنصوص هذه القوانين وتوفير عناية طبية بالاجراء على يد أطباء مستقلين في المصانع خصوصا للاهتمام بموضوع الامراض المهنية .

وفي بريطانيا وفرنسا تلزم نقابات العمال والدولة ارباب العمل الذين يزيد عدد العمال في مؤسساتهم على المئة بتشغيل نسبة صغيرة من العمال الذين أصيبوا بعاهات اثناء العمل . كما أن الدولة في البلدين تقوم باستيعاب أكبر عدد ممكن من هؤلاء في المصالح الواقعة تحت ادارتها مثل الهاتف وسكك الحديد والكهرباء والمتاحف وما اليها . والهدف من ذلك هو اقتصادي انساني في آن . فمن ناحية تساهم الدولة والنقابات في زيادة الدخل العام عن طريق تشغيل كل الطاقات الممكنة في الاقتصاد الوطني ومن ناحية أخرى فهي تقوم بالتعويض لعنصر بشري منتج عن الالام التي تحملها اثناء قيامه بواجبه .

الطابع الالزامي

حكم صدر عن محكمة الاستئناف المدنية في بيروت (الغرفة الثالثة) في تاريخ ٥ أيار ١٩٧٠ يقضي بتأكيد التقاضي بموجب قانون العمل ويستخلص من هذا الحكم الاتي :

١ ـ ان لقانون طوارئ العمل الطابع الالزامي بمعنى انه ليس لمن تنطبق عليه أحكامه التذرع بأحكام القانون العادي حسب اختياره عملا بالمادة ٣ منه وهذا الطابع الالزامي غير محصور في علاقات العامل ورب العمل بل هو شامل علاقات العامل بالغير •

٢ ـ استثناء للمبدأ أعلاه ، يحق للعامل المتضرر أن يداعي « متسببي الحادث » غير صاحب العمل وفقا للقانون العادي عملا بالمادة ١٢ من القانون وهذه العبارة تعني لغويا وقانونا الاشخاص الذين تسببوا في الحادث بفعلهم الشخصي لا بفعل الجوامد التي هي في حراستهم •

---

(١) هنالك العديد من الا[مراض] التي قد تنشأ تدريجا نتيجة مما[رسة] عمل لمدة طويلة • فالعامل الم[...] الذي يشغل آلة تصوير بأشعة [...] قد يصاب اذا لم تتوافر له الو[قاية] اللازمة من أمراض تراوح بين تل[ف] خلايا العقل وتلف العظام • كما [...] هنالك العديد من الامراض وال[...] التي تنشأ بسبب الارتجاج والا[...] العالية والغبار والتي لم يلحظ[ها] القانون الحالي •

(٢) القانون الحالي أخضع [...] المصانع لبعض الشروط الصـ[حية] والتشغيلية الا أن الرقابة [...] التطبيق والالتزام [...] غائبين كما أن جهاز [...] لوزارة العمل [...]

معلومات انكليزية على هامش دورة المواد الاولية



كاكاو • بن •

الثلثاء الماضي افتتحت الجمعية العمومية للامم المتحدة دورتها الاستثنائية في حضور الاغنياء والاقل غنى والفقراء ، ومن بين ابرز الحضور الرئيس الجزائري هواري بومدين صاحب الدعوة الى عقدها .

وبصرف النظر عن الابعاد السياسية التي قد تنتهي اليها ، يبقى اهم ما في هذه الدورة — ولو ظاهرا — هدفها الاقتصادي في ضوء الظروف والمعطيات التي تحكم العالم الان ، خصوصا مسالة المواد الخام وتاثيرها في سوق السلع والدور الذي لها في مساعدة الحكومات على مواجهة التضخم .

هنا ضوء على هذه المسالة من خلال ما في بريطانيا الان ، حيث الصورة المنظورة في المدى القريب تظهر اختلاطا في مستوى الاسعار يشمل السلع والمواد الاولية .

في الاسبوع الماضي ارتفعت اسعار النحاس وصفيح القصدير الى اعلى حد ، كما عاد سعر كلفة انتاج الزنك الى الارتفاع وبدت اسعار المعادن غير الحديدية مرشحة للارتفاع . اما الكاكاو والقهوة فقد سجلت اسعارهما ارتفاعا الى ارقام قياسية وفي اثناء ذلك كان سعر الشاي آخذا في التقدم .

لكن ، في مقابل ارتفاع الاسعار على السلع المذكورة ، لوحظ ان هنالك تراجعا في اسعار سلع اخرى كالاصواف والمطاط والقطن . ولعل اهم ما يلفت التراجع في اسعار الحبوب بعدما كانت بلغت قمة الارتفاع في شباط الماضي ، علما ان اسعار الحبوب والمواد البروتينية في انواعها تؤثر في شكل عميق على انتاج الدواجن والمواشي بما فيها اللحوم والبيض والالبان ، كما ان استمرار التراجع في اسعار الحنطة من شانه ان يساعد في ابقاء سعر الخبز عند حدود معقولة .

الا انه ، مهما يكن من امر هذا التباين ، فان استمرار التعويم في اسعار السلع عموما اثار دهشة كثيرين من مراقبي السوق الاستهلاكية الذين كانوا استبعدوا احتمال استمرار موجة ارتفاع اسعار المواد الاولية بنسبة ما كانت السنة الماضية ، والواقع ان هؤلاء ربما اصابوا في تقديرهم هذا ، ذلك ان اي موجة لا يمكن ان تستمر الى ما لا نهاية . ومما يصعب تقديره بالتحديد هو الوقت الذي يمكن ان تتراجع فيه اسعار السلع ، وهذا يتوقف على مدى التراجع في الطلب على الصناعات . كذلك على مدى ما يمكن المخزون من المواد الاولية ان يحققه على صعيد الانتاج .

حقيقة يصعب تجاهلها

بصرف النظر عن هذه التقديرات ، هنالك حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي ان استمرار موجة ارتفاع اسعار المعادن الاساسية مرده الى ان المضاربات والطلب على الصناعات ما تزال اقوى من العرض ، ومن المحتمل ان تسجل اسعار النحاس تدنيا اذا امكن تجديد عقود العمل للعمال الاميركيين بعد انتهاء العقود الحالية في الصيف المقبل ، وهذا الاحتمال مطروحة حوله الان علامة استفهام كبيرة . لكن ، اذا حصل اي اضراب عمالي فسيكون الامر خطيرا جدا ، خصوصا ان الولايات المتحدة ما تزال اكبر منتج للنحاس والرصاص ، اضافة الى كونها منتجة مهمة للزنك .

لكن على رغم الغموض الذي يحيط بمستقبل اسعار المعادن ، يرى بعض الخبراء في تراجع اسعار الاصواف والمطاط ، على رغم تأثرها بارتفاع سعر النفط ، مؤشرا يوحي ان مجرى الاسعار آخذ في الدوران رجوعا ، هذا مع الملاحظة ان الاصواف ، بالنسبة الى سوق السلع ، هي عادة الكبش الذي يسبق القطيع ، كما ان المطاط مهم جدا بالنسبة الى الصناعات .

وتفيد الاشارة هنا الى ان توقع حصول التراجع في اسعار السلع ، حمل كثيرين من المستهلكين في بريطانيا الى الاقلال من مخزونهم منها الى ادنى مستوى ممكن .

أسعار السلع مرتبطة بالذهب

في اي حال ، يبقى وضع اسعار السلع كانه على ارتباط وثيق بالذهب — كما يرى ذلك بعض الخبراء — ومرد ذلك الى الغموض الذي يحيط بمستقبل نظام النقد الدولي . وفي هذا الاطار استطاع المضاربون ان يصلوا باسعار الفضة الى اعلى مستوى ، ومعظم العمليات التي تمت في هذا المجال قامت بها شركات تتعاطى تجارة السلع . وكان هارولد ولسون اشار الى موضوع المضاربات عندما اعلن عن تشكيل لجنة تحقيق لتحديد مدى تاثيرها على اسعار السلع الغذائية والمواد الاولية الحيوية . وطبعا ، مثل هذه اللجنة يصعب ان تعطي نتيجة اذا اقتصر تحقيقها على بعض المضاربين الخصوصيين من دون ان يشمل الشركات الكبرى . والى ذلك ، يرى البعض انه مطلوب من هذه الشركات ان تدرس البنى الاساسية للسوق الداخلية ومدى فائدتها لبريطانيا وتحديد الاصلاحات المطلوبة لادخال مراقبة اكثر فاعلية على تجارة السلع .

ويربط هؤلاء دعوتهم هذه بتجارب السنتين الماضيتين وبالتدابير التي اتخذتها الدول المنتجة للنفط والتي اظهرت كم هي مهمة المواد الاولية للبلدان الصناعية وكم هو ضروري ايجاد ظروف جديدة لتجارة السلع ككل ، خصوصا ان العالم الصناعي اصبح مدركا ان ليس في وسعه طويلا الحصول على ما يحتاج اليه من مواد اولية باسعار اقل من قيمتها الحقيقية .

تنسيق بين دول المواد

ليس هذا فحسب ، بل ان على الدول الصناعية ان تتوقع من الدول المنتجة للمواد الاولية صراعا عنيفا من اجل استمرار موجة ارتفاع الاسعار في امل ان يساعدها ذلك في رفع مستوى العيش فيها ، ولدى بعض هذه الدول طموح الى الاقتداء بالدول المنتجة للنفط من حيث التعاون على اساس خطة عمل مشتركة . والدليل على ذلك ان سبعا من الدول الرئيسية المنتجة للبوكسيت (يستخرج منه الالمنيوم) واتفقت في ما بينها على تكوين هيئة دولية تقصد الحصول على اسعار افضل اضافة الى مشاركة اوسع في صناعة الالمنيوم عموما ، كما ان اربعا من الدول المصدرة للنحاس شكلت مجلسا مشتركا ريثما توصل الى اتخاذ قرار بتحديد سعر موحد لانتاجها . وهكذا الى آخر السلسلة ... كل مجموعة منتجة لمادة اولية معينة تحاول ان تنسق في ما بينها من مجموعة دول البن الى مجموعة دول السكر مرورا بمجموعات عدة اخرى . وسواء نجحت محاولات التعاون هذه أم لا ، يبقى في حكم الواقع ان سوق المواد الاولية ، انتاجا وتجارة ، بدأت تسلك اتجاها يحمل معاني كثيرة من شانها ان تفرض اعادة نظر في العديد من الانظمة القديمة ذات الصلة بالاسعار وبحجم الانتاج ونسب الطلب ، مع الاخذ في الاعتبار هنا مشكلة التضخم وركاكة النظام النقدي وتضاؤل مصادر المواد الاولية في مقابل مزيد من الحاجة اليها في الصناعات ومزيد من النمو السكاني في العالم .

هذا هو الوضع الى الان بالنسبة الى سوق السلع والمواد الاولية في ظل مشكلة رئيسية — في نظر شركات غربية عدة — هي مشكلة التثمير في بلدان نامية مسلط فيها سيف التاميم .

ماذا بعد ؟

ثم ... ماذا بعد ؟ هل يستمر هذا الوضع ؟ هل تستمر موجة ارتفاع اسعار السلع والمواد الاولية ؟

جون ادواردز يحاول ، في الفايننشال تايمس الاجابة عن هذه الاسئلة بما يعني :

ليس صحيحا ان موجة ارتفاع الاسعار اعتداء صارخ على النمط التجاري في العالم كما قد يبدو الان ، بل الصحيح ان هذه الموجة هي اقرب ما يكون الى جزء من عملية اصلاحية في اتجاه نموذج جديد لتجارة السلع في حضور دول منتجة اصبح دورها اقوى نفوذا مما كان .

فهل نحن على ابواب مثل هذا التحول . بعض الجواب قد يكون في ما ستنتهي اليه الجمعية العمومية للامم المتحدة في دورتها « الاقتصادية ... » .

٦٧ الفا تركوا اسرائيل بعد ٦ ت ١

كشف آخر احصاء اصدرته ادارة اللاجئين الدولية في المقر الاوروبي للامم المتحدة في جنيف ان عدد المهاجرين من اسرائيل منذ حرب ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ حتى نهاية شهر شباط الماضي بلغ ٦٧ الفا .

وطلب معظم هؤلاء من ادارة اللاجئين الدولية قيدهم كأشخاص لا جنسية لهم لكي يتسنى لهم دخول بعض الدول التي لا تسمح للاجئين بالهجرة اليها .

وذكر الاحصاء ان ٧٥٠ عائلة يهودية من المهاجرين الى اسرائيل من الاتحاد السوفياتي سجلوا رسميا رغبتهم في العودة الى بلدهم الاصلي ، عدا ٥٠٠ يهودي يقيمون حاليا في فيينا ، عاصمة النمسا ، بعد هجرتهم من اسرائيل ، في انتظار ان تسمح لهم السلطات السوفياتية بالعودة الى البلاد .

واكد الاحصاء الدولي ان معظم الذين يهاجرون من اسرائيل هم من الشباب من الجنسين وان معظمهم يتجهون نحو الولايات المتحدة وكندا .

وكان الوفد الاسرائيلي في المقر الاوروبي اصدر بيانا اتهم فيه واضعي التقرير الاحصائي بالمغالاة وعدم الدقة ، الا ان ادارة اللاجئين الدولية اصرت على ان الارقام الواردة فيه هي حصيلة مجموع الطلبات الرسمية التي تلقتها اللجنة المختصة من يوم ٢٢ تشرين الاول ١٩٧٣ حتى يوم ٢٨ شباط ١٩٧٤ .

هل تجدد لجارودي رئاسة صندوق التنمية ؟

هل يجدد انتخاب الدكتور صائب جارودي رئيسا للصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ختام جلسات المؤتمر الثالث لمحافظي الصندوق التي تعقد في بيروت في الفترة الواقعة بين ١٦ نيسان و ١٨ منه ؟

يجيب عن هذا التساؤل مصدر كويتي مطلع بان هنالك احتمالا مرجحا في انتخاب احد الاقتصاديين من احدى دول الخليج العربي خلفا للدكتور جارودي في خطة « تخليج » المناصب والوظائف في المنطقة.

ويبرر المصدر هذا «التخليج» بانه ياتي بناء على رغبة ابدتها المراجع العليا في لبنان ، لكي يكون الدكتور جارودي « الحصان الاسود » في سباق تغيير الوجوه التقليدية في حلبة تاليف الوزارة اللبنانية الجديدة، او تطعيمها بعناصر متخصصة شابة برهنت نجاحها تجربة سابقة .

وكان مجلس ادارة الصندوق اتخذ قرارا في كانون الاول الماضي بعقد الاجتماع الثالث لمؤتمر المحافظين في بيروت وابلغه الحكومة اللبنانية التي رحبت باستضافة المؤتمر .

ويتضمن جدول اعمال المؤتمر النقاط الاتية :

- البحث في تقرير مجلس الادارة عن الوضع المالي للصندوق والمصادقة على البيانات المالية .
- تعيين مدققي حسابات الصندوق للسنة ١٩٧٤ .
- دراسة تقرير مجلس الادارة عن اللوائح والقواعد التي فوض وضعها .
- الاطلاع على نتائج الدراسات الخاصة بالمواضيع التي كلف الصندوق انجازها خلال ١٩٧٣ .
- انتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس المحافظين .

١٩٧٣ كان عام ازدهار : التجارة الاميركية مع العالم العربي

يبدو ان حرب السادس من تشرين الاول الماضي لم تؤثر على حركة المبادلات التجارية بين الدول العربية والولايات المتحدة ، على رغم الاصوات التي ارتفعت من كل جنب وصوب ، قبل الحرب وبعدها ، داعية الى مقاطعة البضائع الاميركية في الاسواق العربية .

ويستدل من آخر الارقام والاحصاءات ان حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والعالم العربي سجل ارتفاعا هائلا عام ١٩٧٣ ، يفوق من بعيد الارتفاعات التي سجلت في السنوات الماضية . وتشير هذه الارقام الى ان صادرات الولايات المتحدة الى الدول العربية ارتفعت ، السنة الماضية ، بنسبة ٥٢ في المئة عما كانت عام ١٩٧٢ ، وبلغت نحو مليار و ٧٨٠ مليون دولار . وشملت هذه الصادرات منتجات استهلاكية (مواد غذائية ، منتجات صناعية خفيفة ، منتجات مديدة الاستهلاك كالبرادات والغسالات واجهزة التلفزيون ... الخ) ومنتجات كمالية ونسبة ضئيلة من السلع الترسملية والتجهيزية . وتذهب هذه الصادرات ، بنسب متفاوتة ، الى الدول العربية كلها ، على رغم الانطباع السائد ان التعارض السياسي بين الانظمة العربية والولايات المتحدة ادى الى انهاء التعامل الاقتصادي بين الطرفين .

زادت المستوردات كذلك

من جهة اخرى ، تفيد هذه الاحصاءات ان مستوردات الولايات المتحدة من العالم العربي، هي الاخرى ، سجلت مستويات قياسية عام ١٩٧٣ ، اذ ارتفعت بنسبة ٩٧ في المئة في سنة واحدة . وبلغ مجموع قيمة ما استوردته الولايات المتحدة من العالم العربي ، في هذه الفترة ، اكثر من مليار وثمانين مليون دولار . ويمثل النفط العربي الخام النسبة العظمى من اجمالي المستوردات الاميركية من الدول العربية . اما السلع الاخرى التي تستوردها الولايات المتحدة من المنطقة العربية فتتمثل في اصناف من المواد الاولية والمنتجات الزراعية والغذائية وفي بعض انواع الادوات الصناعية الخفيفة .

وكان متوقعا ان تبلغ القيمة الاجمالية للمستوردات الاميركية من الدول العربية ، مليارا ونصف مليار دولار ، لو استمر ضخ النفط وتصديره الى الاسواق الاميركية . وتقدر الكميات المحجوبة عن الولايات المتحدة ، في الفصل الاخير من السنة الماضية بنحو عشرين مليون طن ، اي ما يوازي مئة واربعين مليون برميل . ولو احتسبنا سعر هذه الكميات على اساس العائد الصافي لحكومات الدول المنتجة (العائد المحقق في السادس عشر من تشرين الاول الماضي) الذي يقدر بنحو ثلاثة دولارات في البرميل الواحد ، لبلغت العائدات الاجمالية من المستوردات النفطية الاميركية الاضافية نحو اربعمئة وعشرين مليون دولار ، ولكانت بالتالي المستوردات الاميركية من دول المنطقة ارتفعت الى اكثر من مليار ونصف مليار دولار.

وتجدر الاشارة الى ان هذه المستوردات ستواصل ارتفاعها الحثيث ، في السنوات المقبلة ، بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام وتزايد ارتباط اميركا بنفط الخليج العربي من جهة ، وبسبب الاتجاه السياسي العام الذي بدأ يتكرس على الصعيد العربي والذي يدعو الى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي العربي مع الولايات المتحدة .

•ك

قضية التأمين في لبنان

انتاجية الشركات ضعيفة وجامدة

فوضى الترخيص يفتح بـاب المضاربة على مصراعيه

٨٧ شركة تامين لبنانية واجنبية تعمل في لبنان ويبلغ مجموع ما يدخلها من عقود التأمين في فروع الحرائق والحوادث والنقل والسيارات والسرقة ، والمسؤولية المدنية والحياة نحو ٦١ مليون ليرة سنويا، ومع ذلك فان هذه الشركات ، خصوصا اللبنانية منها ، مهددة بالمضاربة في ما بينها اذ ان وزارة الاقتصاد رخصت بين تشرين الثاني ١٩٧٣ وكانون الثاني ١٩٧٤ بـ ٤٤ شركة تأمين لبنانية جديدة • في حين ان هذا العدد كان ١٠ شركات لغاية ١٩٦٦ ثم ارتفع الى ١٥ لغاية تشرين الثاني ١٩٧٣ • وهذا التضخم في عدد شركات التأمين جعل مستقبل صناعة التامين غير واضح •

الرئيس السابق لجمعية شركات التأمين في لبنان ومدير الشركة الوطنية للتأمين « سنا » السيد جان شدياق عرض الوضع منطلقا من الارقام المتوافرة في صناعة التأمين ، على حد تعبيره •

وهذه الارقام تتوقف عند تشرين الثاني ١٩٧٣ يوم كان عدد الشركات ٨٧ بينها ١٥ لبنانية و ٧٢ وكالة لشركات اجنبية عالمية •

« ٥٥ مليون ليرة كان دخل الشركات عام ١٩٧٣ وكان هذا الدخل موزعا ، قبل ازمة انترا ، بنسبة ٤٣ في المئة للشركات اللبنانية و ٥٧ في المئة لفروع الشركات الاجنبية • لكن ازمة انترا ادت الى خفض حصة الشركات اللبنانية من ٤٣ الى ٣٥ في المئة • واستمرت النسبة على هذا المستوى الى ان ارتفعت الى ٤٠ في المئة بعد مرور ٦ سنوات على افلاس انترا •

ولهذه النسب مدلول خطير اذا اخذنا في الاعتبار ان عدد وكالات شركات التأمين الاجنبية بقي على حاله بين ١٩٦٦ و ١٩٧٢ في حين زاد عدد الشركات اللبنانية بنسبة ٥٠ في المئة •

زيادة الكثافة في عروض التأمين

ازاء هذا الواقع زادت كثافة تقديم عروض التأمين في لبنان في شكل لم يسبق اليه مثيل في اي دولة في العالم، ففي ١٠ تشرين الاول ١٩٧٢ نشرت مؤسسة (سيغما) تحت عنوان « بنية العرض في الصناعة العالمية للتأمين » بحث ورد فيه ان عمليات التأمين انطلقت في شكل غير معقول خلال القرن العشرين الامر الذي انعكس على النمو الكمي للمؤمنين (بكسر الميم) كما ان الانتشار واعادة التجمع اللذين حصلا في الاعوام الاخيرة ، خصوصا في البلدان الصناعية ، ادتا الى تراجع عدد المؤمنين ، في حين ان الميل الى المركزية ادى الى خفض كثافة العرض في التأمين •

وبلغت هذه الكثافة (وهي عدد المؤسسات الوطنية والاجنبية لكل مليون شخص) كالآتي :

البلـد	عدد الشركات العاملة فيه	عدد السكان (في المليون)	كثافة العرض
لبنان	٨٧	٢،٨٧	٣٠،٣١
الكويت	٢١	٠،٨٣	٢٥،٣٠
تونس	٣١	٥،٢٥	٥،٩٠
الاردن	١٣	٢،٣٨	٥،٤٦
المغرب	٤١	١٥،٢٣	٢،٦٩
سوريا	١٥	٦،٤٥	٢،٣٣
ليبيا	٢	٢،٠١	١،٠٠
مصر	٣	٣٤،١٣	٠،٠٩

اما في الولايات المتحدة فبلغت الكثافة ٢٢،٦٩ وفي المانيا ١٤،٣٩ وفي بريطانيا ١٣،٢٢ وفي فرنسا ٨،٩٠ » •

المضاربة على انتاجية المصارف والصناعات

ما هو مدلول هذه الارقام ، وكيف تجب مواجهة التضخم في صناعة التأمين •

السيد شدياق يجيب : « ان صناعة التأمين في العالم تميل بانتشارها الى المضاربة على انتاجية القطاعات المصرفية والصناعية، اما في لبنان ، حيث يبدو قطاع الخدمات متطورا ومشكلا ركيزة اقتصاد البلاد ، فان صناعة التأمين قليلة الانتاجية وغير ناجحة كما يجب • ويبدو من خلال الاستثمارات المالية في هذا القطاع انها لا تمثل اكثر من ١ في المئة من الدخل الوطني ، في حين يرتفع هذا التمثيل الى ٧ في المئة في الولايات المتحدة •

ثم ان الامر لا يتوقف عند ضعف الانتاجية ، بل لا تنمو في الاتجاه المرجو لها • وفي الواقع ان الزيادة السنوية الحاصلة والتي هي ١٠ في المئة ينتقص منها غلاء المعيشة وزيادة السكان » •

وواضح ان انتاجية الشركات اللبنانية جامدة على رغم تطور عددها بنسبة ٥٠ في المئة خلال السنوات الست الاخيرة • وهذه الشركات تسعى بكل ما لديها الى المحافظة على نسبة مدخولها العام التي تمثل ٤٠ في المئة مما يدخل لكل الشركات •

يضاف الى ذلك ان كثافة العرض في لبنان تفوق ما في اي دولة عربية او اجنبية ، وعلى رغم ذلك فان لبنان يشهد تضخما في عدد الشركات اذ رخص حديثا لـ ٤٢ شركة تأمين جديدة ، مما يرفع كثافة العرض الى ٣٨ بدلا من ٣١ في حين ان هذه النسبة تنخفض في البلدان الاخرى ، خصوصا تلك التي كانت رائدة في صناعة التأمين » •

ويعترف السيد شدياق بأن انشاء الشركات الجديدة سيفتح الباب واسعا للمضاربة الهائلة • ويطالب باخضاع انشاء الشركات لقاعدة كثافة العرض •

ضرورة الاصلاح على كل المستويات

ومعروف ان قانون شركات الضمان الذي عدل بموجب المرسوم ٩٨١٢ تاريخ ٤ ايار ١٩٦٨ نص على تعيين ٣ مراقبين مختصين على شركات التأمين وحتى اليوم لم يعين اي مراقب • ودور المراقب هو مهم ، فلو كان هنالك مراقبون لما حصلت هذه الفوضى في تأسيس الشركات الجديدة •

ويرى السيد شدياق انه من الضروري اعداد النشء الجديد في العلوم الحديثة التي تنشىء خبراء في الضمان ، حتى لا تبقى رخص الشركات تعطى لاشخاص ليس لديهم المام في هذا الحقل،

وهو يعتقد ان صناعة التأمين يلزمها اصلاح على مستوى الظواهر الخارجية والذهنيات ، والمستوى التقني كذلك • اضافة الى توحيد السياسة التأمينية بايجاد مخططات جماعية تمكنها من رؤية المخاطر او الانهيارات التي قد تتعرض لها قطاعات التأمين واقامة اتفاق شرف بين الشركات يقضي بالابتعاد عن المضاربة غير المشروعة ، وسن قوانين صارمة تحدد عمل وكلاء الضمان او عملائهم •

ميشال مرقص

تطور دخل شركات التأمين العاملة في لبنان في مختلف الفروع (بملايين الليرات اللبنانية)

السنة	حرائق	حوادث (سير ، عمل) وسرقة ومسؤولية مدنية وغير ذلك	نقل	المجموع
١٩٥٥	١٣٦٤٧٤٠	٣٦٦٧٣٢٢	٢٣٤٤٣٩٦	٧٣٧١٤٥٨
١٩٦٠	١٩٥٠١٨٥	٨٣٦٢٥٧٢	٤٠٣٩٩٨٨	١٤٣٥١٧٤٥
١٩٦٥	٣١١٢٢١٣	١٢٩٨٠٠٣٤	٤٦٦٢٥١٥	٢٠٧٥٥٧٥٢
١٩٦٦	٣٢٨٠١٧٠	١٤٤٤١٩٥٥	٥٥٥٥١٦٠	٢٣٦٧٧٢٨٥
١٩٦٧	٣٢٨٧٦٨٠	١٤٥٠٤١٥٥	٥٤٨٠٢٥٣	٢٣٢٧٢٠٨٨
١٩٦٨	٣٦٠١٩٠٤	١٥٠٩٧٨٣٢	٦٤٧٣٧٧٨	٢٥٦٧٣٥١٤
١٩٦٩	٣٩٦٤٠٨٤	١٦٩٩٣٨٢٨٥	٨٩٥٠٦١٦	٢٩٨٥٢٩٤٩
١٩٧٠	٤٦٩٣٢٢٤	٢٠٤٧١١١٩	٨٧٥٤٩٨٩	٣٣٩١٩٣٣٢
١٩٧١	٥٦٠٥٣٣٩	٢٣٩٠٤٤٣٣	٩٤٦٠٤٤٧	٣٨٩٧٠٢١٩
١٩٧٢	٥٨٦٠٤٠٠	٢٧٣٦٤١٦٦	١١٤٢٣٣٩٠	٤٤٦٤٧٩٥٦
١٩٧٣	٧٥٣٦٠٠٠	٣٣٤٦٧١١٠	١٤٠٤٤٥٠٠	٥٥٠٣٧٦١٠

مبادئ الضمان ومعانيها

الغرفة الاولى للتأمين تأسست في بريطانيا ومن القسطنطينية انتقلت الشركات الى المنطقة

فتوى مصرية تطلق التأمين على الحياة

قبل الخوض في تاريخ الضمان ونشوئه واتساع رقعته وتطوره في الغرب والشرق ، وعلى الاخص في لبنان ، لا بد أولا من احصاء مبادىء الضمان ومعانيها : فالضمان يمكن تحديده بأنه عمل أو طريقة تضمن الموجودات أو الحياة ، وبعبارة ثالثة هو العقد الذي بموجبه يقوم فريق أو جماعة أو شركة ، لقاء قبضهم « بدلا » ، بضمان الفريق الآخر المشترك ضد خسارة مالية معينة قد تقع بدفعه مبلغا من المال في حال حدوث تلف أو ضرر للموجودات (كارثة بحرية أو حريق مثلا) أو عند وفاة الشخص المضمون أو تعطيله عن العمل •

في المقابل يمكن وصف الضمان بانه أداة يتوزع بموجبها الخطر على عدد كبير من الناس وذلك باشتراكهم في دفع مبالغ صغيرة في صندوق عام (Pool) ويقوم هذا الصندوق بدفع مبالغ اكثر بكثير للتعويض على بعض الذين أصيبوا بنكبة ، ويدار الصندوق بواسطة الضامن الذي يعلم ، بالاختبار ، كم هو البدل المطلوب من المشتركين لتمكين الصندوق من القيام بواجباته ولتغطية الاخطار التي هو مسؤول عنها •

وأبسط أنواع الضمان ضد عارض ما هو اشتراك جماعة في الدفع لصندوق عام وهذا ممكن من دون معرفة درجة الخطر المواجه • ومثالا على ذلك : اذا كان أعضاء من طائفة أو جمعية يتفقون مسبقا لاعادة بناء مسكن احترق ويشتركون في النفقات في ما بينهم على أساس ما ، ان هذا النسق من الضمان قديم جدا ويعود الى ما قبل التاريخ وما يزال معمولا به الى الان •

أما الضمان الحديث فيتطلب تحديد حجم البدل مسبقا بالاعتماد على الاحصاءات المبنية على الاختبارات السابقة لتقدير الدرجة المرجحة للحوادث لمدة معينة في المستقبل • فالضامنون اليوم يقومون بهذه التقديرات ويقبضون البدلات على أساسها ويتحملون المسؤوليات الناتجة عن الحوادث عند قيامهم بكل الاعمال الادارية • ومن البديهي انه لا يمكن تأمين كل الاخطار وليس الضمان هو الوسيلة الوحيدة لدرء الاخطار • ان الخطر في حد ذاته هو نتيجة حادث يمكن أن يكون طبيعيا أو معنويا •

ولكنه قد يؤثر على جماعة كاملة مثلا : خسارة ناتجة عن ركود في الاعمال أو زلزال • أو قد يؤثر على شخص (حريق أو سرقة) •

ان الاخطار المبنية على خطر معنوي لا تعتبر مؤهلة للتأمين ، ولكن عدد كبير من الاخطار التي تؤثر على جماعة كاملة يمكن تأمينها بواسطة ضمان اجتماعي على أساس وطني أو بموجب تشريع خاص ، كأضرار الحرب مثلا أو الضمان الصحي ، وهذا خارج عن نطاق بحثنا •

المضمون والضمان

ولكي يكون الخطر موضوع تأمين يجب أن يقيَّم على أسس كمية ، ولأجل هذه الغاية يعتمد قانون الاعداد والنظريات الترجيحية والحظ•

ان شرعة الاعداد الكبيرة مبنية على اعتبار انه كلما زاد عدد المضمونين كانت النتيجة أقرب الى النظرية الترجيحية • وهكذا فلو ان أعدادا كبيرة من أصحاب البيوت في اماكن مختلفة أمنوا على بيوتهم ضد خطر الحريق فشرعة الترجيحات تشير الى أن عددا ضئيلا منهم فقط يتعرضون للخسائر من جراء الحريق وعلى هذا الافتراض فالضامنون يقدّرون نصيبهم من الخسارة ليتمكنوا من فرض البدل العادل •

في الغرب ، وعلى الاخص في بريطانيا يوجب القانون أن يبنى الضمان على أساس أن تكون هنالك مصلحة للمضمون في هذا التأمين بمعنى ان الشخص الذي يؤمن ضد حادث يجب أن يكون هو نفسه الشخص الذي يخسر المال اذا حصل الحادث• وهنالك مبادىء عامة للتأكد من وجود مصالح للضمان منها :

١ ـ أن يكون الخطر حقيقيا •

٢ ـ أن يكون لدى الاشخاص المعرضين للخطر شعور بمسؤولية الخسارة والا فيكونون في موقف كمن يريد الربح أو الابتزاز •

٣ ـ الحوادث المذكورة يجب أن تكون ذات صفة عرضية خاضعة لشرعة القدر •

٤ ـ ألا يكون الخطر خاضعا كثيرا لتصرفات المضمون •

في ضوء هذه المبادىء وغيرها تجرى التأمينات على عدد كبير من الاخطار في صور مختلفة في الحياة العملية الخاصة والعامة •

على أنه في الحالات غير العادية وعندما تكون الاحصاءات لتقدير البدلات مفقودة يجوز اجراء التأمين بتقدير الارباح والخسائر على مدى واسع من العمليات وهكذا فأن عملاء للويدز وغيرهم تمكنوا من استنباط تغطيات مستحدثة على أنواع مختلفة من الاخطار مثلا تأجيل حدث أو حفلة عامة بما يظهر لأول وهلة ، وكأنه حزازير ولكنها في الحقيقة تنبؤات وفي الواقع حصيلة لنتائج مجموعة من حوادث واختبارات سابقة •

ان كل بوالص الضمان هي عقود مرتكزة على أعلى درجة من الثقة ، لذلك فهي مميزة عن كل العقود الاخرى التي تفرض على المشتري أن يكون حذراء ومن المتطلبات الاساسية لهذه الثقة الافصاح التام عن كل الحقائق المادية والا اعتبر العقد لاغيا حتى ولو كان البدل دفع • كما أن من واجبات الضامن ألا يدع الطالب الدخول في عقد ضمان مع علمه أن هذا العقد لا يمكن تنفيذه بموجب القانون • ان أكثرية عقود الضمان ، باستثناء عقود تأمين الحياة ، هي عقود تعويض يقرها القانون العام • وهذا المبدأ يفرض ألا ، ولا بأية صورة ، يسمح للمضمون باستغلال مصيبته وجني الارباح من خلال ذلك على أنه يحق له استعادة ما خسره اذا كان مؤمنا على هذه القيمة ولكن ليس فوق خسارته •

أما في عقود التأمين على الحياة فالضمان مطلوب منه دفع الاموال المثبتة في العقد عند حدوث الحادث المؤمن ضده ، وذلك بقطع النظر عن القيمة الحقيقية التي أوجبها حدوث الحادث •

والتنازل يتعلق بالحالة التي تنشأ عندما تكون للمضمون ، اضافة الى التغطية المعطاة في البوليصة ، حقوق اخرى على الشخص الثالث الذي قد يكون في الاساس هو المتسبب في الحادث وبموجب القاعدة المتبعة في التعويض الضامن يأخذ على عاتقه في هكذا ظرف حق التصرف وبتعبير قانوني أن يعتبر المتنازل له عن هذا الحق •

قلنا ان الصراحة والايضاح التام عن كل الحقائق المادية هي أساس الثقة المتبادلة في عقود الضمان وعلى الاخص عقود الضمان على الحياة حتى ان الشركات تصدر العديد من عقود التأمين على الحياة في ظروف خاصة من دون اجراء الفحوص الطبية المعتادة على المضمونين اذ تكتفي الشركة الضامنة بالتصاريح التي يدلي بها المضمون •

وهنالك ما يسمى تأمين الشخص الثالث • وهذا يجري في عقود الضمان المختلط مع التسليف المسبق للمضمون لقاء رهن عقار لدى الشركة الضامنة يستوفى في مدة ١٠ سنين أو ١٢ أو ١٥ سنة لقاء فائدة معتدلة جدا شرط أن يؤمن الطالب نفسه على الحياة لقاء مبلغ معين يدفع للشركة في حال وفاة الراهن قبل نهاية العقد للشركة الضامنة وينزل هذا المبلغ من قيمة الرهن • ففي الحالات التي يكون الراهن قد تعدى السن القانونية للضمان يمكنه أن يستعين بأبنه أو بقريب له بدلا منه في عقد الضمان • وهذا ما يسمى الضمان على حياة الشخص الثالث •

شركة التأمين ضد الخطر •

تتعاطى شركات التأمين العاملة في البلد مختلف أعمال التأمين ما عدا التأمينات الزراعية •

وتتوزع التأمينات على ثلاثة فروع هي :

أولا : التأمينات ضد الحريق ويدخل فيها تأمين المحلات التجارية والابنية والموجودات والمفروشات والحرائق الناتجة عن الصواعق والاضرار التي تنتج عن الاعاصير والزوابع والانفجارات وتسرب المياه من الانابيب والاضرار التي يتسبب فيها الحريق للمالكين أو المستأجرين أو التي يتسبب فيها المستأجرون لاصحاب الاملاك والناتجة عن الحرائق ، وتأمين محطات البنزين الخ ••• اضافة الى الخسائر المادية الناتجة عن الحريق وضمنها التعطيل عن العمل بسبب الحريق •

ثانيا : التأمين ضد الحوادث وتدخل فيها الحوادث التي يتعرض لها الاشخاص أو مجموعات من الافراد • وتأمين العمال والمستخدمين ضد الحوادث أو طوارىء العمل بموجب قانون العمل وتأمين المدارس والاولاد والطلاب ضد كل الاخطار وتأمين الزجاج ضد الكسر •

والتأمين ضد السرقات الناتجة عن الكسر والخلع أو التي تحصل من الداخل اي من احد افراد العائلة او الخدم (هذه اسعارها اغلى من غيرها) والتأمين ضد العطل الدائم عن العمل الناجم عن حادث او التعطيل الموقت أو خسارة عضو في الجسم كاليد أو الرجل أو الاذن أو الاصبع الخ • وتأمين السيارات ضد كل الحوادث وضد الاخطار والحوادث التي تصيب الغير (الشخص الثالث) وضد الركاب في السيارة والسائق أيضا والتأمين ضد اخطار السفر بالجو أو البحر أو البر •

ثالثا : الضمان ضد اخطار النقل البحري والجوي والبري ومشتقاتها•

الشركات التي تتعاطى ضمان الحريق يبلغ عددها ٦٠ والتي هي ضد الحوادث ٦١ وضمان اخطار النقل ٦٢ والتأمينات على الحياة ٢٤ •

وبلغ مجموع الاقساط المقبوضة عن كل فروع التأمين من الشركات العاملة في لبنان في نهاية ١٩٧٣ نحو ٧٥ مليون ليرة لبنانية ولا تدخل في هذا الرقم الاقساط المقبوضة عن التأمينات على الحياة والتي تزيد على ١٦ مليونا •

تأليف شركات الضمان

تأليف شركات الضمان يختلف كثيرا عن تأليف الشركات التجارية أو العقارية أو خلافها ، اذ يكفي لجماعة من الناس لهم خبرة تجارية وعندهم المال اللازم لتأليف شركات لاستثمار أموالهم فيها • بيد أنه لا يكفي لاصحاب نفوذ أو ثراء أن يؤلفوا شركات ضمان من دون أن يكون بينهم اناس لديهم خبرة تقنية وفنية في مجالات الضمان اضافة الى خبرة واسعة فيها • فالتأمين هو اختصاص والذي لم يتعلم الطب لا تمكنه ممارسة هذه المهنة انما الفرق هو في ان النظام او القانون يسمح بتأليف شركات ضمان بقطع النظر اذا كان المساهمون في تأليفها لديهم الخبرة والاختصاص الكافيين نقيض مهنة الطب مثلا حيث القانون يمنع من ليست في يده شهادة رسمية من ممارسة هذه المهنة •

الضمان في لبنان والعالم

تأسست الغرفة الاولى للتأمين في لندن عام ١٥٧٤ بموجب امتياز من الملكة اليزابيت لتسجيل كل العقود ولفصل كل الخلافات التي قد تقع بين الاطراف المعنيين • وكانت سبقتها هيئات أسست في برشلونه في القرن الثالث عشر وفي برجس عام ١٣١٠ •

على ان أول بوليصة تامين على الحياة صدرت في لندن عام ١٥٨٣ وأول نظام للتأمين البحري ظهر في عام ١٦٠١ • أما أجدل تعبير عن مبدأ التأمين واصحه فاصدره مجلس العموم البريطاني عام ١٨٢٥ ، وكان المجلس كلف لجنة وضع تقرير في شأن انظمة الشركات الصديقة وقواعدها ، فأدلت اللجنة بما يأتي : « اذا وقع حادث ما فأرخص طريقة لتغطية نفقاته هي التضامن مع الغير وذلك بأن يفرض كل شخص على نفسه شيئا من الحرمان وهكذا فلا يتحمل شخص واحد « خسارة كبيرة » •

القسطنطينية المركز

ولما كانت القسطنطينية هي عاصمة الامبراطورية العثمانية الكبيرة فكان من الطبيعي أن تؤسس الشركات البريطانية والاوروبية مراكز رئيسية لها فيها ومنها انتقلت وكالات هذه المراكز الى مصر وسوريا ولبنان وفلسطين، واستقطبت القاهرة عددا كبيرا من شركات التأمين البريطانية والاميركية والاوروبية قبل الحرب العالمية الاولى وبعدها•وكان عدد كبير من اللبنانين يشتغلون في هذه الشركات •

وكانت هنالك عقبة أمام وكلاء شركات التأمين على الحياة لان معظم الناس كانت تعيش كما يقال « على البركة » وكان الاعتقاد السائد لدى الكثيرين ان التأمين يتنافى والدين لان الحياة هي في يد الله ولا يمكن أي انسان أن يؤمنها مما اضطر هذه الشركات الى أن تلجأ الى شيخ الازهر محمد عبده لاستصدار الفتوى الشرعية في هذا الشأن ردا على الرسالة الاتية :

« حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية ،

ما قولكم ، دام فضلكم ، في شخص يريد أن يتعاقد مع جماعة أو شركة على أن يدفع لهم مالا من ماله الخاص على أقساط معينة ليعملوا فيه في التجارة واشترط معهم أنه اذا قام بما ذكر وانتهى أمد الاتفاق المعين بانتهاء الاقساط المعينة وكانوا عملوا في ذلك المال وكان حيا فيأخذ ما يكون له من المال مع ما يخصه من الارباح واذا مات في أثناء تلك المدة فيكون لورثته أو لمن له حق الولاية في ماله أن يأخذوا المبلغ مع الارباح ، فهل مثل هذا التعاقد الذي يكون مفيدا لاربابه بما أنتجه لهم من الربح جائز شرعا •

نرجو اليكم بالافادة أول صفر ١٣٢١ Hoore Russell هور روسل » •

وجاء الرد كالاتي : « لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة المذكورة كان ذلك جائزا شرعا ويجوز لذلك الرجل بعد انتهاء الاقساط والعمل في الحال وحصول الربح أن يأخذ لو كان حيا ما يكون له من المال مع ما خصه في الربح وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو من له ولاية التصرف في ماله بعد موته ان يأخذ ما يكون له من المال مع ما انتجه من الربح والله أعلم ٤ صفر سنة ١٣٢١ •

مفتي الديار المصرية محمد عبدو »•

ومن ذلك الحين اتسع نطاق التأمين على الحياة في مصر •

أما في لبنان ، كما ذكرنا سابقا، فان معظم شركات التأمين في بيروت كان مرجعها المراكز الرئيسية في القسطنطينية، وانتقلت هذه بعد الحرب الى القاهرة ومنها الى لبنان بعد تأميم شركات الضمان في مصر •

وكان في بيروت ، قبل الحرب العالمية الاولى ، نحو من ١٢ أو ١٤ شركة ضمان أجنبية ٥ بريطانية وفرنسيتان واميركيتان وكندية ، وروسية والمانية ونمساوية وايطالية، وانسحب عدد منها بعد الحرب •

الوضع اللبناني

ومن العشرينات حتى ١٩٣٢ لم تكن في لبنان شرعة للعقود والموجبات وتكن في التاسع من أيار ١٩٣٢ اصدر المندوب السامي الفرنسي قانون «العقود والموجبات» بعناية الشيخ بشارة خليل الخوري• وهذا القانون أوجب على شركات الضمان العاملة في لبنان وسوريا تنظيم عقودها بمنطق هذا القانون، وكل بوليصة تأمين لا تتقيد به تعتبر لاغية ولا قيمة لها اطلاقا، مما ادى الى انسحاب كل الشركات الاميركية والكندية من البلاد التي عهدت الى وكلائها في تصفية أعمالها • وتأثرت شركات التأمين العاملة في لبنان بالحربين العالميتين الاولى والثانية • وكانت بوالص التأمين على الحياة ، قبل الحرب العالمية الاولى تصدر أما بالفرنكات الفرنسية الذهبية وأما بالليرات الاسترلينية الذهبية أو بالليرات العثمانية الذهبية • وبعد الحرب الغي التعامل بالذهب وتحولت كل البوالص الى عملات ورقية فكان من الطبيعي أن يقع المضمونون في خسائر كبيرة خصوصا بعدما تدنت اسعار هذه العملات • وفرضت الانظمة منع التعامل بالعقود على أساس الذهب • ويمكن المرء تصور فداحة الخسارة التي تصيب الناس الذين يقبضون بدلا من الفرنك الذهب فرنك ورق تدنت قيمته أو بدلا من الليرة العثمانية الذهب ليرة تركية ورقا •

والضربة الثانية التي اصابت شركات الضمان كانت في النظام الهتلري فافلس عدد كبير منها في المجر والنمسا فتضررت بذلك مصالح المؤمنين لدى وكلائها في بيروت ومنهم مثلا شركة «الفينكس أوتريشيان » التي كانت من أهم الشركات الاوروبية ، فكانت خسائر اللبنانيين بسبب أفلاسها لا تقل عن ٢٠٠ الف ليرة ذهبية •

كذلك فان تدني سعر الفرنك الفرنسي تسبب في شبه كارثة للمؤمنين بالفرنك في لبنان اذ كانت معظم بوالص التأمين معقودة بالفرنك وبعد ذلك تحول الناس الى تأمين حياتهم بالدولار أو بالليرة الاسترلينية أو بالجنيه المصري •

وبعد الحرب العالمية الثانية نشطت صناعة التأمين في شكل كبير في انحاء العالم • وبتقدم المدنية زادت الحاجة الى تأمين حياة الناس وممتلكاتهم• وبسبب ارتفاع كلفة المعيشة واسعار الحاجيات وعدم التوازن بين الدخل والنفقات شعر الناس بضرورة تغطية عائلاتهم وتعليم أولادهم، خصوصا ان الاخطار زادت في شكل مخيف ، فتبدلت عقلية الكثيرين تجاه التأمين وباتوا يعتبرونه من ضرورات الحياة•

وصدر أول قانون للتأمين في لبنان في كانون الثاني ١٩٥٥ وعدل في ايلول ١٩٥٦ وعينت وزارة الاقتصاد لجنة استشارية برئاسة وزير الاقتصاد ، وكان رئيس لجنة الشركات ممثل الوزير في هذه اللجنة يعاونه عدد من ممثلي الشركات •

جمعية الشركات

وكان لدى شركات الضمان نقابات ثلاث هي : نقابة فروع الضمان ضد أخطار الحريق ونقابة لفروع ضمان الحوادث ونقابة لفروع ضمان النقل البحري والبري • وكان العدد الاكبر من شركات الضمان منضما الى هذه النقابات ويدفع اشتراكه السنوي •

ثم نشأت جمعية شركات الضمان اللبنانية عام ١٩٧١ لترعى شؤون صناعة التأمين في لبنان بموجب البند الثالث والاربعين من قانون الضمان الصادر بموجب المرسوم الرقم ٩٨١٢ في الرابع من آيار عام ١٩٦٨• وفي ٢٢ آب ١٩٦٨ صدر قرار عن مصلحة التجارة في وزارة الاقتصاد بالرقم ١/١٤٧١ يجيز تأسيس هذه الجمعية • وانضمت معظم شركات الضمان العاملة في لبنان الى الجمعية وانصهرت فيها النقابات السابقة •

وانجز مشروع قانون الضمان الاجباري على السيارات •

ان صناعة التأمين اتسعت في شكل هائل في أقطار العالم الحر حتى باتت الحجر الاساسي في اقتصاد هذه الدول • وفي لبنان ٧٢ شركة ضمان مسجلة منها ٥٧ أجنبية و١٥ وطنية • وكل واحدة من هذه الشركات تضم فروع ضمان عدة •

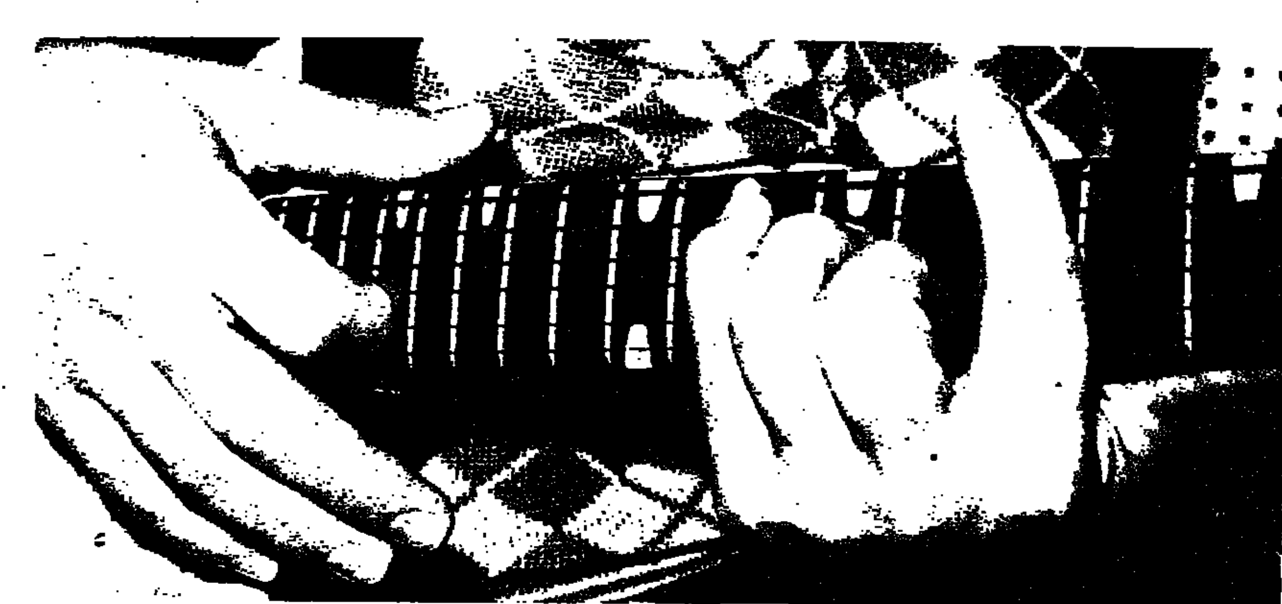
وفي نهاية هذا المقال احصاءات لاعمال الضمان في لبنان والخارج لغاية ١٩٧٢ ، ومن هذه الاحصاءات تتضح أهمية هذه الصناعة •

أن ما يهمنا من هذه الاحصاءات ليس فقط أطلاع اللبنانيين على منافع الضمان وأهميته بل تكوين فكرة صحيحة عنه • والواقع اننا بالنسبة الى الشعوب المتقدمة في أوروبا والاميركيتين والبلدان التي تعيش في ظل الاقتصاد الحر ما نزال مقصرين • فاذا كان اجدادنا الفينيقيون هم الذين نشروا التجارة في العالم ، وهذا ما تعترف به أكثر الشعوب رقيا ، واذا كان لبنان بلغ شأوا مهما في التجارة وأخذ يهتم بالصناعة ويتدرج فيها بنجاح ، فما تزال صناعة التأمين عندنا كعملية احتراف نامية في احضان اقتصاد مزدهر وما يزال مستواها وضيعا ومتخلفا لان المجتمع اللبناني لم يتخلص بعد من ذهنية عتيقة مسيطرة عليه • فهو لا ينظر الى التأمين النظرة الموضوعية المسؤولة التي للشعوب المتحضرة • فالاندفاع الذاتي نحو التأمين غير موجود في لبنان فلا يتقدم الناس الى اجراء عقود الضمان الا بعد الاقتناع أو التماس الشخصي وليس باندفاع ذاتي •

اميل نصار

التأمين على الحياة

جراحون وعازف بيانو امّنوا على ايديهم واصابعهم



اصابعه قابلة للتأمين •

يتخذ التامين على الحياة في هذا العصر، اهمية ومعنى خاصين ، فهو من جهة وقاية يسد حاجة عند الضرورة ومن ناحية ثانية حماية وادخار وتعويض عند حصول العجز الصحي أو الوفاة• وعلى رغم المفهوم الحديث للتأمين على الحياة فان نسبة اللبنانيين المؤمنين على أنفسهم لا تتجاوز الـ ٢٠ في المئة من مجموع القادرين على تأمين أنفسهم ، في حين لا تتعدى هذه النسبة الـ ٥ في المئة من مجموع سكان لبنان في مقابل بوليصتي تامين لكل بيت اميركي • ويلغ مجموع دخل الشركات العاملة في هذا الحقل في لبنان ، وعددها ٢٤ ، نحو ١٦ مليون ونصف مليون ليرة خلال عام ١٩٧٣ ، علما أن أقساط بوالص التأمين على الحياة هي مماثلة او أعلى من أقساط التأمين على السيارات مما يعني أن عدد المؤمنين قليل وينحصر في القادرين على دفع الاقساط من أصحاب المهن الحرة أو موظفي الفئات العليا •

وعقد التأمين على الحياة رافقه تطور في العرض لدى بعض الشركات، بحيث ان المضمون يقبض مبلغا من المال عند انتهاء مدة العقد ولا تسقط حقوقه كما كانت الحال في الماضي عند توقيع العقود التي تسمى « هالكة » كما يفسح بعض الشركات (« سنا » مثلا) في المجال لتسليف المضمون عند شراء شقة او بناء منزل تعرض عليه تقديمات مغرية وضرورية في آن• رئيس وكالة التأمين على الحياة، في الاميركان لايف ، السيد سامي حنا يعتبر التأمين وقاية بالنسبة الى المضمون، وصناعة بالنسبة الى الشركات والعاملين فيها ، ويجد أن عقلية اللبنانيين ليست عقلية تأمين وأن الفروقات واضحة بين المغتربين والمقيمين في لبنان ، لان كل مغترب لديه على الاقل عقد تأمين على الحياة مهما تكن حالته المادية •

ويشدد السيد حنا على ضرورة العمل من أجل تفهم الجمهور والسلطات مبادىء : التأمين على الحياة ومنافعه ونشر الاحصاءات والمعلومات والمقالات في هذا الخصوص بكل وسائل الاعلام خصوصا في الصحف والمجلات والقاء المحاضرات والدروس واصدار نشرات ومطبوعة دورية خاصة بالتأمين على الحياة •

ثقة الجمهور

ويقول ان التامين على الحياة عملية اكتساب ثقة الجمهور، لان الشركة لا تقدم اليه شيئا ملموسا لذلك يجب الحفاظ على هذه الثقة والسعي الى ايجاد الضمانات الكافية لحقوق المضمونين في شركات التأمين على الحياة والتوسط في الخلافات التي قد تنشأ بين هذه الشركات والمضمونين لحلها حبيا •

ويعرض السيد حنا المصاعب التي تواجهها الشركات في حقل التأمين على الحياة، وهي أما تتعلق بالمضمونين أنفسهم لان الشعب غير متفهم قضية التأمين على الحياة ، فيوقع عدد منهم عقود التأمين ويدفعون الاقساط الاولى أو الثانية ثم يلغون العقد ، وفي هذا خسارة له وللشركة، وأما تتعلق بالمهنة وتنفيذ المهمات الملقاة على عاتقها، تجاه المضمونين•

وتبرز الصعوبات على صعيد وكلاء الشركات أو عملائها لانهم غير متعلمين اصول التأمين ومفهومه ، وهذا امر مضر بمفهوم التأمين وبمصالح الشركات نفسها •

واجبات الدولة

من جهة اخرى تبرز واجبات الدولة التي تراقب المصارف لتحافظ على ودائع المواطنين ولا تراقب شركات التأمين ، خصوصا في فرع الحياة حيث يودع المواطن أموالا ليدخرها •

ثم ان الدولة تعفي صناديق التوفير في المصارف من الرسوم ولا تعفي أقساط التأمين ، فترهق المواطن المضمون الذي يدفع هو رسم الطابع وليس الشركة •

وتحدث عن المشاكل التي تحصل عند حصر الارث والرسوم المفروضة على ذلك وكيف أن الشركات بدأت تطلب من المضمون ذكر اسماء المستفيدين ، في حال الوفاة، الا ان وزارة المال تؤخر انهاء هذه المعاملات أشهرا وسنوات ، مما يضر بحالة المستفيدين ويعرقل تأمين حاجاتهم•

ويقترح السيد حنا فصل فرع الحياة في شركات التأمين عن الفروع التجارية •

ماذا تؤمن فروع الحياة ؟

الانسان ، حياته واعضاؤه من اصابع اليد الى العين والرجل وفي لبنان عدد من الاطباء الجراحين الذين امنوا على ايديهم واصابعهم، كما هناك عازف بيانو واحد أمن على اصابع يديه • اما بقية اعضاء الجسم فتؤمن الشركات تغطيتها من خلال عقد التأمين على الحياة وفي حال اصابتها اثناء حادث ما •

السلّم

فقدان مادة عظمية في الجمجمة
اختلال تام في العقل غير قابل للشفاء
فقدان الذراعين او اليدين
صمم تام في الاذنين بسبب صدمة
نزع الفك الاسفل
فقدان امكان الكلام
فقدان ذراع وساق
فقدان ذراع ورجل
فقدان يد ورجل
فقدان يد وساق
فقدان الساقين
فقدان الرجلين

الرأس

فقدان مادة عظمية واسعة في الجمجمة بكامل سماكتها
نزع جزء من الفك الاسفل أكان بكامله أم بنصف العظم الفكي
فقدان عين واحدة
صمم تام في اذن واحدة

الاعضاء العليا

فقدان ذراع واحدة أو يد واحدة
فقدان مادة عظمية واسعة في الذراع (اصابة نهائية غير قابلة للشفاء)
فقدان الابهام أو فقدان استعمالها فقدانا تاما
فقدان جزئي في الابهام (السلامي الظفرية)
بتر أي اصبع بترا كاملا
بتر سلامي واحدة من أي اصبع
بتر أربع اصابع بما فيها الابهام

الاعضاء السفلى

فقدان الساق او فقدان استعمالها فقدانا تاما
فقدان الرجل بكاملها (فصلها عند التقاء عظم الرجل بعظم الساق)
عسم الورك
عسم الركبة
قصر في الساق مقداره ٥ سنتيمترات على الاقل
قصر في الساق مقداره بين ١ و ٥ سنتيمترات
بتر كامل اصابع الرجل
بتر اربع اصابع من الرجل بما فيها الاصبع الكبرى
بتر الاصبع الكبرى للرجل
بتر احدى أصابع الرجل غير الاصبع الكبرى

على السيارات

اميل ربابي •

ماذا حل بالسائقين والركاب ؟

يتخذ التأمين على السيارات ، لتغطية الحوادث وما ينتج عنها ، حجما أكبر من غيره بين مختلف أنواع التأمين وفروعه • وتقدر الاموال التي دخلت شركات التأمين، عن طريق عقود تأمين للسيارات ، ٢٠ مليون ليرة من أصل ٥٦ مليونا دخلتها عن طريق تغطية العقود في باقي الفروع عام ١٩٧٣ • ورافق تطور عدد السيارات وتضاعفه بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ تطور في عقود تأمين السيارات وبلغت نسبة الزيادة في العقود ١٧ في المئة عام ١٩٧٣ ، بالنسبة الى ١٩٧٢ •

مدير الاتحاد الوطني (شركة الضمان العامة للشرق الادنى) السيد أميل ملحم ربابي يجد « ان قطاع ضمان السيارات هو قطاع ضخم لو قيس بعدد السيارات المرخصة في لبنان وعدد الدراجات البخارية • ويمكن تصور هذا الحجم لو كان التأمين على السيارات الزاميا ، اذ يرتفع دخل الشركات من تأمين السيارات (على اعتبار ٤٠٠ ليرة القسط) الى ٥٠ مليون ليرة • في حين ان هذا المبلغ لا يتعدى العشرين مليونا حاليا الامر الذي يحمل الشركات اللبنانية على أن تدفع نفقات الحوادث « من لحمها الحي » لانها تخسر •

فالشركات اللبنانية تدفع الضرائب وزيادة الاجور ونفقات الحوادث من رأس مالها ، في حين ان وكلاء الشركات الاجنبية يتقاضون عمولات وينحصر همهم في جلب الزبائن وتحقيق العمولات• وهم يقومون بالمضاربة غير المشروعة ، لانها تعتمد الاقساط المستوردة والتي غالبا ما تكون أقل من الاقساط اللبنانية التي وضعت بناء على احصاءات واقعية محلية •

ثم ان القانون يفرض على مؤسسي شركة التأمين اللبنانية توفير مبلغ مليوني ليرة يدفع من أصلها مليونا ، في حين أنه يفرض على انشاء فرع الوكالة تأمين مبلغ ١٠٠ ألف ليرة ، وتعمل هذه على قدم المساواة مع باقي الشركات الوطنية » •

ويطالب السيد ربابي باعتماد التعريفة الموحدة ، لان خفضها من قبل الشركات الاخرى طمعا باكتساب الزبائن يقابله خفض في تقديم الخدمات وتهرب من الدفع عند وقوع الحادث حتى يرفع الامر الى المحاكم وتطول المحاكمات ••• الامر الذي يبلبل مخيلة المضمونين وعقولهم •

ثم هنالك مسألة اعادة التأمين التي غالبا ما تكون لدى شركات أجنبية • وهنا يرى السيد ربابي ضرورة التوجه نحو السوق اللبنانية وضرورة اعادة التأمين لدى شركات لبنانية قادرة على تحمل المسؤولية، حتى تبقى الاقساط في لبنان •

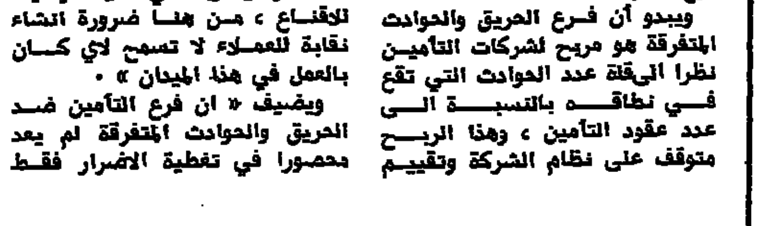
أما الحوادث وما ينتج عنها ، فيجد ان ثمة ثغرات في تنظيم التأمين وتغطية الحوادث ويرد ارتفاع عدد الحوادث الى المضمونين أنفسهم اذ هي تكثر عند الذين هم دون الخامسة والعشرين • كما ان عدم احترام قانون السير وعدم التشدد في تنفيذه أديا الى ارتفاع الحوادث أيضا •

وطالب بالتأمين الالزامي على الاضرار الجسدية والمادية معا ، وتنظيم مصلحة الميكانيك لتعطي شهادات صادقة في ما يتعلق بحالة السيارة التي يريد صاحبها التأمين عليها •

ولجهة المضاربة غير المشروعة وخفض الاقساط ، أفاد مسؤول في شركة « ذي برميار انشورنس كومباني أوف باكستان ليمتد » أن الشركات الوطنية هي التي تضارب، (وسمى شركتين) أما وكالات التأمين الاجنبية فقد التزمت بالتعريفة الجديدة ، « فضلا عن ذلك فنحن نختار الزبائن اختيارا ، ولا نقبل أيا كان • أما لجهة دفع مبلغ المئة ألف ليرة بدلا من مليون، فنحن نطبق القانون بذلك وهذه هي التعريفة المفروضة علينا ، ثم ان زيادة أجور الموظفين ، وارتفاع أسعار قطع غيار السيارات واليد العاملة في الكاراجات هي واحدة ، والذي يصيب أي شركة وطنية من حوادث السيارات، يصيبنا نحن لان الحادث واحد وتغطية أضراره واحدة أيضا » •

م•

ضد الكوارث



يعتبر التأمين ضد الكوارث الطبيعية ، من الضرورات الواجبة التي تمكن صاحب المصنع أو المحل أو المنزل من مواجهة اعباء الحياة اذا طرأ ما يقضي على هذه المنشآت أو شبت نار التهمت المحاصيل الزراعية ، أو حصل شغب فتحطمت واجهات المحلات بسببه • ونتيجة تحسس هذه المسؤولية أرتفع دخل شركات التأمين في هذا الفرع بنسبة ٢٨ في المئة بين ١٩٧٢ و١٩٧٣ وارتفع المبلغ الى ٥ ملايين ليرة في فرع الحرائق و٧ ملايين في الحوادث المتفرقة (سيول، زلازل، اخطار حرب، شغب) ومليون و٦٠٠ الف ليرة في فرع السرقات •

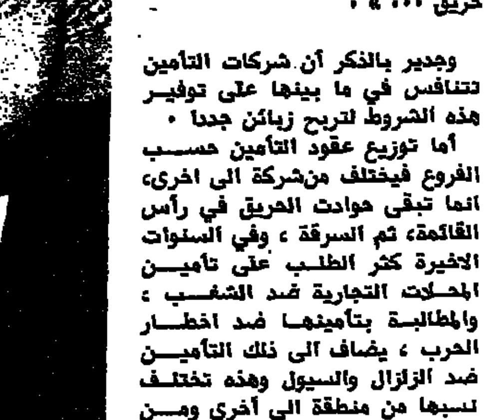
ويبدو أن فرع الحريق والحوادث المتفرقة هو مربح لشركات التأمين نظرا الى قلة عدد الحوادث التي تقع في نطاقه بالنسبة الى عدد عقود التأمين ، وهذا الربح متوقف على نظام الشركة وتقييم الحوادث وتقديم الخدمات كما يقول مدير فرع الحريق والحوادث المتفرقة في شركة الشرق الاوسط للضمان واعادة الضمان السيد نبيل زريق •

وهو يجد « ان العقبات أو المصاعب التي تعرقل سير هذا الفرع لا تذكر نسبيا اذا ما قيست بالمصاعب التي تعانيها باقي الفروع، ويمكن حصر هذه الصعوبات في تقبل المواطن لفكرة تأمين ممتلكاته ضد الحريق والسرقة والكوارث الطبيعية ، ويزيد هذه الصعوبات النقص في الخبرات العاملة في هذا الفرع ، فالذي يقدم عرضا لا يعرف بالضبط ماذا يغطي هذا العرض، وبالتالي لا يملك وسيلة للاقناع ، من هنا ضرورة انشاء نقابة للعملاء لا تسمح لاي كان بالعمل في هذا الميدان » •

ويضيف « ان فرع التأمين ضد الحريق والحوادث المتفرقة لم يعد محصورا في تغطية الاضرار فقط انما هو تطور بحيث بات يشمل تعويض الخسائر والارباح والبضائع المنقولة من محل الى اخر وتغطية الاشخاص اذا اصيبوا ، والتعويض على العاملين اذا توقفوا عن اعمالهم ، وتأمين المياه اذا شب حريق ••• » •

وجدير بالذكر أن شركات التأمين تتنافس في ما بينها على توفير هذه الشروط لتربح زبائن جددا •

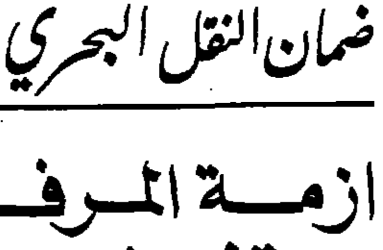
أما توزيع عقود التأمين حسب الفروع فيختلف من شركة الى اخرى، انما تبقى حوادث الحريق في رأس القائمة، ثم السرقة ، وفي السنوات الاخيرة كثر الطلب على تأمين المحلات التجارية ضد الشغب ، والمطالبة بتأمينها ضد اخطار الحرب ، يضاف الى ذلك التأمين ضد الزلزال والسيول وهذه تختلف نسبها من منطقة الى أخرى ومن شركة الى أخرى كذلك •



اللصوص خلعوه وأخذوا المال

ضمان النقل البحري

ازمة المرفأ تفرض علاوات على البضائع



هنري شلهوب •

بات التأمين على النقل البحري فرعا أساسيا في مختلف شركات التأمين اللبنانية ، نظرا الى ازدهار النقل البحري والنشاط المتزايد الذي تشهده المرافىء اللبنانية في الاونة الاخيرة •

ويقول السيد هنري شلهوب، أمين لجنة النقل في الجمعية اللبنانية لشركات التأمين ، « ان التأمين على النقل البحري يتم على ثلاثة اشكال : أولها التأمين الذي يغطي فقدان البضائع كليا خلال الرحلة والناتج اجمالا عن غرق الباخرة أو احتراقها وهو يسمى عالميا .F.P.A وهذا التأمين يعوض أيضا فقدان البضاعة في حال سقوطها في البحر خلال تحميلها على الباخرة أو تفريغها منها • والنوع الثاني من التأمين هو + .W.A وهو يشمل شروط .F.P.A اضافة الى التعويض عن الاضرار التي تصيب البضائع نتيجة تأثير مياه البحر عليها • وهنالك اخيرا التأمين ضد كل الاخطار وهو أغلى أنواع التأمينات البحرية » •

أزمة مهمة

ويضيف أن شركات التأمين اللبنانية تعاني مشكلة داخلية مهمة، ذلك أن الازمة التي يمر بها مرفأ بيروت تنعكس في شكل سلبي على عمليات التأمين البحري • لان شركات النقل عاجزة عن ايجاد مستودعات كافية لتخزين البضائع التي تنقلها وهي مجبرة على تفريغ البضائع على الارصفة في انتظار شحنها الى الخارج أو تسليمها الى التجار اللبنانيين • وهذا ما يعقد مهمات شركات التأمين لان البضائع خلال وجودها على الارصفة تتعرض لعوامل طبيعية مختلفة من مطر أو شمس أو رطوبة • لذلك قررت جمعية شركات التأمين اجراءات تقييدية ابتداء من ٣١ اذار في انتظار انفراج أزمة المرفأ• وتتلخص هذه الاجراءات بتطبيق « سماح » بقيمة ٠،٥٠ ٪ (لا يعوض) على مجمل قيمة البضاعة لكل بوالص التأمين التي تغطي النقل البحري ثم انهاء مهلة التأمين بعد خمسة عشر يوما من تفريغ البضائع في مرفأ بيروت والا استوفت شركة التأمين زيادة نسبتها ٠،٢٥ ٪ على كل خمسة عشر يوما اضافية • وفي حال عدم التمكن من تطبيق السماح تؤخذ علاوة معقولة على قيمة التأمين » •

الفضل البريطاني

لبريطانيا الفضل الكبير في نمو التأمين خصوصا التأمين على ال... والتأمين الصناعي الخ • وهنا بعض الارقام عنها •

– لا يمكن شركة التأمين تعاطي عمليات الضمان ، مهما يك... نوعها ، من دون اذن خاص من مصلحة التجارة والصناعة •

– يجب الا يقل رأس مال الشركة عن ١٠٠ ألف جنيه استرليني •

– يطلب من شركات التأمين لدى حصولها على اذن بمزاولة أعمال الضمان (بموجب القوانين المرعية الاجراء) التقيد ولمدة ٥ سنوات من تاريخ تسلمها الاذن بما يأتي :

أولا : مطلوب من الشركة أن تدرك ان توظيف أموالها يجب أن يكون من نوع خاص •

ثانيا : الاحتفاظ في بريطانيا بموجودات لا تقل قيمتها عن المطلوبات عن الاعمال المعقودة داخليا (بموجب القوانين المرعية الاجراء) •

ثالثا : الاحتفاظ في بريطانيا بموجودات مقبولة بقيمة لا تقل عن نسبة محددة من المطلوبات الداخلية او بمبلغ خمسين الف جنيه (يختار المبلغ الاكبر بين الاثنتين) •

رابعا : يطلب من الشركات أن تقدم في أوقات معينة ، أو خلال فترات ، معلومات خاصة (اضافة الى الموازنات السنوية) •

– تلغى الاجازة أو يبطل مفعولها اذا توقفت أي شركة عن تعاطي التأمينات المعينة في الاجازة أو اذا لم تزاول أعمالها مجددا في مدة ١٢ شهرا من تاريخ الاجازة •

– اضافة لما ذكر يحق لمصلحة التجارة والصناعة ، اذا ارتابت في مقدرة الشركة على متابعة أعمالها أو تعرضت للافلاس ، أن تجبرها على الا تعقد بوالص جديدة أو تجدد البوالص السارية المفعول على أن يسبق ذلك انذار للشركة موضوع البحث ، لمدة شهر لتتمكن الشركة خلاله من تقييم أوضاعها في صورة مقبولة لدى مصلحة التجارة والصناعة •

ان سوق التأمين في بريطانيا تتمثل في جمعية شركات الضمان ، وهنا بعض الاحصاءات في شأنها •

في آخر ١٩٧٣ بلغ عدد شركات الضمان هناك ٧٨٥ بينها عدد لا يستهان به من الشركات الاميركية والاوسترالية والكندية والاوروبية والهندية الخ ، ٤١ منها تتعاطى التأمينات الصناعية •

– ان لدى الشركات المذكورة موجودات مقدارها ٢٢ مليارا و ٣٦٠ مليون جنيه ويتضمن كذلك موجودات الشركات التي تتعاطى التأمينات الصناعية •

– المبالغ الاجمالية الصافية المقبوضة عن الاقساط هي كالاتي :

١ – أقساط تأمينات الحياة ملياران و ٤٧٠ مليون جنيه •

٢ – أقساط التأمينات الصناعية ٢٨٤ مليونا •

٣ – التأمينات الاخرى العامة أي ضد أخطار الحريق والسرقة والبحر الخ ••• ملياران و ٤٢٤ مليون جنيه •

٤ – من أصل مبالغ الاقساط أعلاه ٥٩٧ مليونا هي من زبائن في الولايات المتحدة و ٧٣٠ مليونا من جهات اخرى في العالم •

العضـو العاشر في السوق المشتركة؟

العمال الاجانب يشكلون مستعمرة رافضة

الاوروبيون + مهاجرون = مجتمع متفجر

العمال الاجانب : من اين والى اين ؟

في أوروبا اليوم أكثر من مشكلة ساخنة · فبعد أزمتي التضخم والطاقة ، ها هي تحس يوميا بمشكلة الاقليات ، أو العمال الاجانب · واذا كان العرب سحبوا النفط من بيوت الاوروبيين ومصانعهم وآلاتهم ليحس هؤلاء كم قضيتنا « باردة » ، فان اوروبا هي التي أهدت الى نفسها مشكلة العمال الغرباء بواسطة الاستيراد الضخم للعمال غير المهرة ·

والعمال الاجانب هاجروا الى اوروبا لاسباب اقتصادية بحتة · فبعد الحرب العالمية الثانية زود هؤلاء الصناعة الاوروبية المتسعة بالايدي العاملة وقاموا بالاعمال التي يأنف الاوروبيون من القيام بها · ومع الزمن صاروا ضروريين للاقتصاد الاوروبي بعدما كانوا « طلبا » موقتا ·

لكن للمشكلة جوانب اجتماعية ، الى الجوانب الاقتصادية · فالعلاقة بين العمال المستوردين والاوروبيين عبارة عن صدام ينتهي احيانا بالموت ، كما حدث صيف ٧٣ في مرسيليا عندما طعن جزائري مختل سائق سيارة ركاب كبيرة وتسبب في موجة من الاغتيالات بين الفرنسيين والجزائريين ·

وغالبا ما يظهر هؤلاء العمال روحا عدائية · فهم يشتركون في الاضرابات ويحرضون عليها احيانا في مصانع فرنسا وبريطانيا والمانيا · وتنوعت شكاواهم لكنهم كانوا في كل الحالات يستنكرون التمييز ضدهم سواء اكان حقيقيا أم وهميا ·

الاوروبيون مستاؤون

والاوروبيون ، من جهتهم ، يستاؤون من العمال الاجانب لان هؤلاء يهددون هويتهم القومية وطريقتهم في الحياة · وأغلبية الاوروبيين الساحقة تريد وضع حد للهجرة الى قارتهم ان لم يكن خفض عدد المهاجرين · وهذا الوضع بين الاوروبيين والعمال الغرباء يوفر لنا معادلة بسيطة : الاوروبيون + المهاجرون = مزيج متفجر · لكن الجدير بالذكر هو أن فروع الشركات الاميركية في اوروبا هي المستخدم الرئيسي للعمال الاجانب ·

وتشكل العائلات الاجنبية العاملة في اوروبا الغربية « مستعمرة رافضة » يبلغ عدد سكانها نحو ١٥ مليونا · وهذا ما جعل الاوروبيين يدعون هذا التكتل البشري « العضو العاشر » للسوق الاوروبية المشتركة· ويتزايد عدد العمال الاجانب ، مع عائلاتهم احيانا ، بين ٦٠٠ الف ومليون في السنة استنادا الى احصاءات مكتب العمل الدولي في جنيف · ويأتي هؤلاء من بلدان عدة ويتركزون في المراكز الصناعية حيث يعملون ·

وتبلغ نسبة العمال الاجانب في شمال سويسرا نصف القوة العمالية في البلد · وهم يشكلون ١١٪ من الايدي العاملة في المانيا الغربية وواحدا الى اربعة في شتوتغارت (مدينة في المانيا الغربية) ·

الضيق بـ ١٠ في المئة

وما يخلق التوتر والحساسية بين الايدي العاملة الاجنبية والاوروبيين هو التجمع الجغرافي للفريق الاول · ويؤكد علماء الاجتماع ان مظاهر الضيق تتكاثر عندما تصبح نسبة الغرباء الى المواطنين ١٠٪ وما فوق ·

الى هذا العامل الكمي ، ثمة عامل كيفي : كلما زاد التباين بين الاجانب والشعب الاصلي ، سواء ثقافيا او عنصريا ، زاد التحامل والتعصب ضدهم ·

ففي بريطانيا تلبس مشكلة العمال الاجانب رداء عنصريا · وتظهر استطلاعات الرأي العام أن كلمة « مهاجر » تعادل كلمة « ملون » · ويحتقر الفرنسيون الافارقة الشماليين ذوي الجلد القاتم · لكن المشكلة في بلدان اوروبية اخرى هي ثقافية ، أكثر منها عنصرية ، يرسخها حاجز اللغة ·

وأدى حجم الهجرة العمالية الى أوروبا ومدتها الى تغيير المعادلة الاقتصادية · ولم يعد الامر مسألة بلاد مضيفة في حاجة الى أيد عاملة ومهاجرين في حاجة الى عمل ، بل تجاوزها الى سلسلة من الدوامات التي تنطوي على مشاكل التكامل والمواطنية والاسكان والتربية ·

لكن توقعات اوروبا بالنسبة الى هذه الهجرة كانت وردية : سيأتون اصحاء منفردين وفي مقتبل العمر · وسيعيشون في بيوت خاصة لن تكون هنالك مشاكل على أي صعيد · انهم مثال « الانسان الاقتصادي »· وكان الامر كذلك بالنسبة الى البلدان المصدرة : سيجنون المال ويبعثون به الينا ، فيخففون بذلك من الاختلال المزمن في ميزان المدفوعات ويمكنوننا من التزود بالالات الصناعية ·

لكن ما حدث لم يكن مطابقا للسيناريو : اتوا واستوحشوا وأرسلوا وراء زوجاتهم · وعمل الازواج والزوجات فأرسلو وراء اولادهم وسكنت العائلات في شقق لا في دور خاصة · ولم يجد منع العمال من الدخول الى البلدان الاوروبية او محاولة الحد من عددهم لان اقارب المهاجرين وأولادهم كانوا يدخلون خلسة · وضغط وصول العائلات الاجنبية البنى التحتية للتركيب الاجتماعي الاوروبي على صعيد المساكن الشعبية والمدارس والمستشفيات · وجمعت الغربة الغرباء فتجمعوا قرب بعضهم بعضا وانشأوا الازقة المزدحمة · لم يكونوا مثال « الانسان الاقتصادي » كما توقع الاوروبيون · كانوا بشرا · واقتصر عملهم اكثر فاكثر على انتاج السلع التي يستهلكونها هم بالذات ·

والفائدة الوحيدة التي قطفتها البلاد المصدرة لعمالها كانت انتعاش ميزان المدفوعات · واعتبر البروفسور برنارد كريسر ، من جامعة تولوز ، أن مشكلة الهجرة العمالية الى اوروبا هي هبة من الموارد يقدمها الفقراء الى الاغنياء وليس العكس · فالعمال الاجانب لم يرموا من هجرتهم الى تحسين مهارتهم لافادة اوطانهم منها ، بل اقتصر غرضهم على تحصيل المال الكافي لتأسيس اعمال خاصة بهم · أما الذين يكتسبون مهارة من عملهم في المهجر الاوروبي فيميلون الى البقاء فيه · وعندما ادركت البلاد المصدرة للعمال هذه الحقيقة حاولت الحد من مستوى الهجرة ، والتقت في ذلك مع البلاد المضيفة التي تحاول وقف الهجرة اليها ·

وهنالك ٧ ملايين ونصف مليون عامل اجنبي في اوروبا الغربية تمتص المانيا القسم الاكبر منهم · لكن سويسرا واللوكسمبور تستوعبان أكبر نسبة في القوة العاملة (كلاهما ٢٧٪) · أما نسبة العمال الاجانب الى القوة العاملة في هولندا فتبلغ ٤٪ وبلجيكا واسوج ٦٪ وبريطانيا ٧٪ والنمسا ٩٪ والمانيا الغربية ١١٪ ·

« الهجرة المتوحشة »

وتعاني البلاد المضيفة مشاكل عدة تتباين بتباين مزيجها من العمال الهاجرين · ويبلغ هؤلاء مليونا و ٨٠٠ الف في فرنسا حيث تتحدث السلطات عن « هجرة متوحشة » اليها من الذين يدخلون البلاد بتأشيرات سياحية والذين يتسللون من البحر او الجبال · وهي تحاول الان التوفيق بين رغبتها في الحد من الهجرة اليها وبين حاجات صناعتها · ومعظم العمال الاجانب يأتون الى فرنسا من شمال افريقيا · وفي الماضي كان العمال الاجانب في فرنسا يعيشون في اكواخ وتخشيبات شبيهة « بمساكن » الكرنتينا وتلك المواجهة لمستديرة الكولا · لكن عدد شاغلي هذه الاكواخ انخفض اليوم من ٧٥ الى ٤٥ الفا بفضل اهتمام السلطات بهم · ويعيش العدد الباقي في ابنية ذات ايجار مخفوض · لكن كثيرين من العمال الاجانب يعيشون في مبان حقيرة او مصانع مهجورة او « الفوابيه » الذي لا يستقبل العائلات ·

أما بريطانيا فمعظم عمالها الاجانب ايرلنديون وملونون تنتمي اوطانهم الى الكومنولث كالهند وباكستان وجزر الهند الغربية · وعندما هاجرت الجماعات غير البيضاء الى بريطانيا في الخمسينات والستينات خلقت مشكلة « ملونة » استغلها الساسة المعارضون · وعلى رغم ان الحكومات البريطانية المتتابعة زادت الحواجز في وجه الهجرة ، الا ان تهريب الحمولات « البشرية » مستمر في الطائرات الخاصة والزوارق · وتمتص بريطانيا مليونا و ٧٠٠ الف عامل اجنبي ·

وبعد ١٩٤٥ تدفق المطرودون من المانيا الشرقية الى اختها الغربية التي يعيش فيها مليونان و ٣٠٠ الف عامل اجنبي معظمهم اتراك ويوغوسلافيون وايطاليون· ومنذ اوائل ١٩٧٣ والمانيا الغربية تحاول الحد من تيار الهجرة اليها · وهذا ما تفعله النمسا وبلجيكا وهولندا· ويكتمل التوزيع الجغرافي للعمال الاجانب في اوروبا الغربية باسوج ومعظم يدها العاملة الاجنبية فنلندية ، وسويسرا ومعظم عمالها الاجانب ايطاليون ·

« الاصدقاء الاجانب »

وامتدت ظاهرة العمال الاجانب الى اوروبا الشرقية· وتستخدم المانيا الشرقية عشرات الالاف من البولونيين والمجريين الذين يعرفون هناك بـ « الاصدقاء الاجانب »· لكن المشاكل التي تواجه هؤلاء هي نفسها التي تضايق أمثالهم في اوروبا الغربية ·

لكن محاولة البلدان الاوروبية الحد من الهجرة العمالية الاجنبية اليها لا يعني ان اعتمادها على العمال الاجانب يتناقص · فهي اتكلت عليهم الى درجة ان رحيلهم سيكون مصيبة لو حدث ، خصوصا في ما يتعلق بالخدمات البلدية · ففي ميونيخ وفرنكفورت وشتوتغارت (المانيا الغربية) يبلغ عمال النفايات الاجانب نسبة ٥٠٪ ومنظفو الشوارع ٧٠ ــ ٨٥٪ · وان تأثر صناعة الخدمات برحيل العمال الاجانب سيضطر المسؤولين الى زيادة ساعات العمل وزيادة الاجور زيادة خيالية في ما يتعلق بالاعمال الروتينية غير الجذابة ·

ويتمتع العمال الاجانب ، في العمل ، بالحقوق نفسها التي حصل عليها العمال الاوروبيون · لكن الروح العدائية تسود بين الاجانب لشعورهم بأنهم محرومون من الترقية عمدا · لكن رؤساءهم في العمل يؤكدون ان عدم اتقان العمال الغرباء اللغة الاوروبية وافتقارهم الى المؤهلات المطلوبة يحولان دون ترقيتهم وليس التمييز كما يتصورون · وثمة حقيقة واضحة هي ان العمال الاوروبيين لا يحبون تلقي الاوامر من اجنبي وهذا ما يمنع الادارة من ترقية الاجانب ·

أما بالنسبة الى الاسكان ، فملاكو فرنسا ــ عدا ملاكي الازقة ــ لا يرغبون في تأجير الاجانب · والشعب الفرنسي حساس تجاه اي سياسة اسكانية خصوصا انها ترتب عليهم دفع ضرائب لهذه الغاية · وفي المانيا يعيش العمال الاجانب في مبان اكثر ازدحاما وكلفة من تلك التي يسكن فيها الالمان ·

وليس حق التصويت رئيسيا بالنسبة الى العمال المهاجرين · فمعظم هؤلاء يملكون في بريطانيا هذا الحق ، لكن كونهم تكتلات عرقية متنوعة يحد من تأثيرهم كقوة سياسية · ويقول برافول باتل ، الناطق باسم الهنود الافارقة الشرقيين ، ان المهاجرين يعتبرون « كلا الحزبين الرئيسيين شيطانا » · ولا يهتم الاسيويون والكاريبيون في بريطانيا بالسياسة·

وان استخدام الاجانب طويلا يقتضي توفير التكامل والقبول بالفوارق بين المواطنين والعمال الغرباء · لكن التكامل يتخذ معنى آخر في البلدان الاوروبية التي لا تسمح لعمالها الاجانب بالتصويت ، ويضطرها ذلك الى اعطاء هؤلاء مركزا اجتماعيا اكثر امانا ودعوتهم الى المشاركة ، استشاريا على الاقل ، في اتخاذ القرارات السياسية التي تهمهم وعائلاتهم · وهذا الامر يجعل الالمام باللغة الاوروبية ضروريا للعامل الاجنبي · وفي أسوج يعطي اصحاب العمل عمالهم الاجانب ٢٤٠ ساعة سنويا لتعلم اللغة من دون ان يؤثر ذلك على راتبهم ، ذلك ان اتقان اللغة يخفف الى حد كبير من عزلة « الطارئين » ·

وقبل عامين صرحت الحكومة الالمانية بأن العمال الاجانب « حتى كمواطنين موقتين يجب ان يتمتعوا بالحقوق نفسها التي للالمان لكي يضمنوا علاقة منسجمة · والمساواة في العمل ليست كافية اذ يجب ان تكون شؤون الاسكان ملائمة ومناسبة ، تماما كما هي عند الالمان · اضافة الى ذلك ينبغي الا يتعرض اطفالهم للحرمان او الخسارة » ·

وثمة حقيقة يجب الاعتراف بها ، اذا ارادت اوروبا التمتع بفوائد سوقها الاقتصادية العالمية من دون أن يتعرض نسيجها الاجتماعي للتشقق ، وهي ان على الحكومات ورجال الاعمال ان يكونوا السباقين الى محاولة اشعار الغرباء بأنهم في وطنهم وبين اهلهم ·

اعداد : مودي بيطار
(عن فورتشون)

في ٣ موازنات !

فكرة التخطيط الاقتصادي ظهرت في الاتحاد السوفياتي في أواخر العشرينات وكان الهدف منها تنظيم الاقتصاد السوفياتي بعد عشر سنين من الحروب الخارجية والاهلية وتدعيم الصناعة للحاق بالدول المتقدمة (آنذاك) ومنذ ١٩٢٨ والاقتصاد السوفياتي موجه بخطط خمسية تتولى التنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية •

أما في الدول ذات الاقتصاد الحر فكانت الحاجة الى التخطيط الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وما جرته من خراب ، فكان التخطيط الاقتصادي في أكثر من دولة اوروبية حاجة الى النهوض الاقتصادي بعد الحرب خصوصا لاستثمار المساعدة الاميركية (مساعدة مارشال) بطريقة علمية ومثمرة • وأشهر هذه الخطط وأعمقها درسا الخطط الخماسية التي وضعت في فرنسا وما زالت تكيف الاقتصاد الفرنسي منذ ١٩٤٧ •

والفرق بين التخطيط في الدول ذات الاقتصاد الموجه والدول ذات الاقتصاد الحر هو ان الخطة في دولة مثل الاتحاد السوفياتي هي خطة تشمل كل مرافق الحياة الاقتصادية وان تنفيذها هدف الاقتصاد هناك ويدعى هذا النوع من التخطيط « التخطيط الالزامي » بينما هدف التخطيط في دولة مثل فرنسا هو تنظيم القطاع العام والزامه بها وتكتفي باظهار ما هو الاصلح للاقتصاد الفرنسي بالنسبة الى القطاع الخاص وتشجيع هذا القطاع على الالتزام بالخطة وذلك بالمساعدات المالية او بالاعفاء من الضرائب ويدعى هذا النوع من التخطيط « التخطيط الاختياري » •

وبعد هذه الدول ظهر التخطيط في الدول النامية وكان هدفه انماؤها ودمغها في طريق التقدم الصناعي والازدهار الاقتصادي • واختارت الدول المذكورة نوعا من التخطيط الذي يناسب اقتصادها •

أما لبنان فاختار طبعا « التخطيط الاختياري » ، وكان المجلس الوطني للتصميم عام ١٩٥٣ ثم وزارة التصميم في ١٩٥٤ • وكان الهدف من انشاء الوزارة دراسة الاقتصاد الوطني ووضع خطط له بهدف تنمية لبنان وتنظيم اقتصاده • لكن الدراسات الفعلية للاقتصاد اللبناني لم تتم الا في عهد الرئيس فؤاد شهاب عندما طلب من منظمة « ايرفد » دراسة الوضع الاقتصادي اللبناني فعملت مدة اربع سنوات (١٩٥٩ – ١٩٦٣) وبعدها وضعت عرضا لخطة خمسية ١٩٦٤ – ١٩٦٨ • وقبل هذا العرض كخطة كاملة وأقر في مجلس الوزراء لكنه ابدل عام ١٩٦٥ بخطة خمسية ٦٥ – ٦٩ صدقت في مجلس الوزراء في ٢١ نيسان ١٩٦٥ وكان هدف هذا التخطيط استثمار مبلغ مليار وثمانين مليون ليرة في مشاريع انمائية عدة كالري والكهرباء والطرق وأكثر هذه المشاريع بقي من دون تنفيذ الى يومنا هذا ومثالا على ذلك :

أ – ري ٢٥٥٠٠ هكتار بين اعوام ٦٥ و ٦٩ موزعة كما يأتي :

جبل لبنان ٣٠٠٠ هكتار ، لبنان الشمالي ٤٠٠٠ هكتار ، البقاع ٩٠٠٠ هكتار ، لبنان الجنوبي ٩٥٠٠ هكتار ، وهذه لم ينفذ منها شيء تقريبا •

ب – وضع طاقة كهربائية توازي ٥٢٣٠٠٠ كيلوواط عام ١٩٦٨ • ومعلوم ان الطاقة الموضوعة حتى عام ١٩٧٢ كانت توازي ٤٢٢٠٠٠ كيلوواط اي ٤٠٪ اقل من الطاقة المخطط لها للعام ٦٨ •

ج – وضع شبكة هاتفية تشمل ١٧٠٠٠٠ خط آلي (اوتوماتيكي) حتى عام ١٩٦٨ • ومعلوم ان هذه الشبكة كانت مؤلفة عام ١٩٧٢ من ١٥٦٢٠٠ خط •

هذا عدا التأخير في تنفيذ مشاريع الاتصالات مع الخارج ومشاريع الطرق ومشاريع عدة للانماء الصناعي كمعرض طرابلس الخ •••

خطة ٧٢ – ٧٧ وكيفية تنفيذها

أما موضوع بحثنا هنا فهو الخطة الانمائية السداسية للسنوات ٧٢ – ٧٧ التي اقرت في مجلس الوزراء في ١٩ – ١ – ٧٢ وكيفية تنفيذها •

قبل التطرق الى الموضوع الرئيسي يجب ان نذكر بعض نواقص التصميم في لبنان :

– عدم وجود احصاءات كافية لمدة طويلة تسمح بدراسة الوضع اللبناني الاقتصادي كما يجب •

– ان الخطط الموضوعة للاقتصاد اللبناني لا تعرض على مجلس النواب ليكون لها الطابع القانوني في التنفيذ كما هي الحال في دول عدة تتبع « التخطيط الاختياري » كفرنسا مثلا •

– مع ان الخطة الانمائية السداسية استنتجت من الدراسات ان القطاع الخاص سيستثمر اكثر من ٥ مليارات ليرة خلال المدة المحددة لها فان واضعي هذه الخطة لم يطلعوا على ما ينويه القطاع الخاص لانهم لم يشركوه في وضع الخطة ولم يريدوا ان يطلعوا على ارائه من خلال بعض الاستشارات والاحصاءات مثلا •

لذلك لا تستطيع الخطة تكييف هذه الاستثمارات حسب حاجة الاقتصاد اللبناني (في الصناعة مثلا) لانها لا تعرف تقريبا عنها شيئا • (ومعلوم ان القطاع الصناعي اللبناني اصيب بركود بين اعوام ٦٢ و ٦٨ اذ ان عدد العمال في هذا القطاع ارتفع في تلك الفترة من ٦٣ الف عامل الى ٦٨ الف عامل أي بمعدل اقل من ٥ر١٪ في السنة وهذه نسبة قليلة جدا لدولة تطلب التقدم • والازدهار الذي أصاب القطاع الصناعي حاليا لم يكن ثمرة دراسات او مساعدات حكومية بل نتج عن اسباب خارجية مثل حرب حزيران ٦٧ والصادرات الصناعية اللبنانية التي ازدهرت في ما بعد) •

اذاً ان الخطة السداسية بعد تجنبها التطرق الى القطاع الخاص ورسم سياسة اقتصادية جديدة للبنان باتت مجموعة مشاريع يتم تنفيذها من قبل الدولة •

لننظر الان الى الخطة السداسية في شكلها الموضوع والذي أقر في مجلس الوزراء • ان هذه الخطة كأي خطة توضع في العالم تقسم قسمين :

أ – قسم يشرح المشاريع وتكاليفها •

ب – قسم يشرح تمويل هذه المشاريع •

توصي الخطة السداسية باستثمار ما قيمته مليار و ٢٥٠ مليون ليرة لبنانية خلال السنوات الست ٧٢ – ٧٧ من جانب الحكومة في مشاريع انمائية اساسية لتطوير الاقتصاد اللبناني ، يتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة في القسم الثالث منها خصوصا ، وكان من المفروض تمويلها بالشكل الاتي ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية من ايرادات الدولة العادية وايجاد ٩٥٠ مليون بطرق اخرى منها ٦٦٠ مليونا في شكل قروض داخلية وخارجية و ٣٠٠ مليون من جراء تحسين استيفاء الضرائب المباشرة • ومعلوم انه بعد اقرار ثلاث موازنات عامة ٧٢ – ٧٣ – ٧٤ فان تحسين تقدير المدخول واستيفاء الضرائب المباشرة لم يتطرق اليه اي من هذه الموازنات مما يدعونا الى الاستنتاج ان الخطة السداسية في قسم التمويل منها لم تنفذ ، ولا شيء يدعو الى التفكير في انها ستنفذ في القريب العاجل •

ماذا أنفق من الخطة السداسية ؟

لنتطرق الان الى قسم النفقات وتنفيذ المشاريع التي توصي الخطة بتنفيذها خلال المدة المحددة لها •

لقد سبق وقلنا ان الخطط الانمائية في لبنان لا يصادق عليها مجلس النواب مما يفقدها الطابع التنفيذي الفوري • لكن هذه الصعوبة يمكن ان تحل باقرار مشاريع – قوانين في المجلس على ان تكون هذه المشاريع مستقاة من الخطة وهكذا يمكن لها ان تنفذ• ان الخطة السداسية اوصت بانفاق ، خلال السنوات الثلاث ٧٢ – ٧٣ – ٧٤ ، ما قيمته :

عام ١٩٧٢ : ١٤٤ مليون ل•ل•
عام ١٩٧٣ : ٢١٨ مليون ل•ل•
عام ١٩٧٤ : ٢٢٥ مليون ل•ل•

فمن خلال قوانين الموازنات لهذه السنوات الثلاث نستطيع ان نقارن ما سينفذ منها • ان الموازنة العامة تقر في الجزء الثالث منها ، اي الجزء الذي يتطرق الى المشاريع الطويلة الامد ، النفقات الاتية :

عام ١٩٧٢ : ١٢٨،٥ مليون ل•ل•
عام ١٩٧٣ : ١١٧ مليون ل•ل•
عام ١٩٧٤ : ١٤١،٥ مليون ل•ل•

هذا عدا النفقات العسكرية التي لا تهتم بالتطور الاقتصادي طبعا •

علينا ان نضيف الى هذه النفقات بعض النفقات من الجزء الثاني من الموازنة التي هي على صلة بالخطة السداسية مثل نفقات وزارة السياحة والصحة العامة والزراعة والخ •••

وهذه نفقات قدرت كما يأتي :

عام ١٩٧٢ ٢٣،٥ مليون ل•ل•
عام ١٩٧٣ ٢٦،٥ مليون ل•ل•
سنة ١٩٧٤ ٣٠ مليون ل•ل•

اذا النفقات المقررة في موازنات ١٩٧٢ – ١٩٧٣ – ١٩٧٤ والتي هي على صلة بالخطة السداسية يكون مجموعها تقريبا :

عام ٧٢ ١٥٢ مليون ل•ل•
عام ٧٣ ١٤٣ مليون ل•ل•
سنة ٧٤ ١٧١،٥ مليون ل•ل•

فتكون النفقات المقررة دون المستوى المطلوب في الخطة عدا عام ١٩٧٢ لكن النفقات الفعلية للعام ١٩٧٢ كانت ١١٤،٤ مليون ليرة لبنانية من الجزء الثالث بدلا من ٤١١ مليونا (بما فيها النفقات العسكرية) ان هنا يظهر في مشروع قطع الحساب لموازنة ٧٢ • (ان قطع حساب ٧٣ لم يظهر بعد) •

ان مجموع الاعتمادات المفتوحة والمدورة للعام ٧٢ بلغ اكثر من ٥٢٩ مليون ليرة لبنانية للجزء الثالث من الموازنة الذي يتناول برامج التجهيز والانشاء الطويلة المدى • فتكون النفقات الفعلية تمثل ما يقارب الـ ٢٠٪ فقط من الاموال المطلوب توظيفها •

لننظر الان بأي نسبة تتبع الموازنات الخطة السداسية• (لقد سبق وقلنا ان الموازنات تتبع مشاريع القوانين لكن هذه المشاريع تستطيع ان تكون مستمدة من الخطة السداسية • ان الجدول المرفق يبين لنا مشاريع القوانين التي تأخذ منها ، وزيادة على ذلك ان قسما من اعتمادات الجزء الثاني للتجهيز لا تتوافق مع توصيات المخطط •

ان المشروع الوحيد الذي يوافق الخطة السداسية هو مشروع ري الكورة – زغرتا • وان مشاريع الري الاخرى يبدو انها اهملت حتى الان مثل مشروع ري الهرمل الخ ••••

ان مشروع اوتوستراد طبرجا – طرابلس يفوق ما كانت تتوقعه الخطة اذ انها اوصت باوتوستراد طبرجا – جبيل واوتوستراد خلدة – الدامور وبيروت – دمشق على ان الاخيرة اهملت لمصلحة طبرجا – طرابلس

يتبين لنا من بعد هذا العرض ان المشاريع تتبع سياسة الوقت الحاضر وتحمل سياسة وزارة التصميم، وانه قليلا ما تتبع الخطة •

ان الهدف من هذا الدرس ليس اعطاء البرهان على ان الدولة تعمل او لا تعمل انما هدفه هو دراسة مدى تأثير وزارة التصميم في انشاء لبنان الغد وتجهيزه مما يوضح لنا للاسف ان هدف هذه الوزارة هو وضع كتيب كل خمس او ست سنوات وتسمية الخطة الخمسية او السداسية لا اكثر وهو كذلك منذ نشأتها (عدا سنوات دراسة بعثة « ايرفد » ، فبينما نرى ان في الدول الاخرى التي تتبع التصميم المتوسط الامد سياسة لاقتصادها ان المؤسسات المسؤولة عن التصميم، وزارات كانت ام ادارات عادية، تتبع الاقتصاد الوطني وتتقصى اخر تطوراته في ضوء الخطة الموضوعة سلفا وتنشر في الجرائد اخر ابحاثها ودراساتها في هذا المجال ، نرى مع الاسف ان وزارة التصميم عندنا غريبة عن هذه الامور بدلا من أن تجرب في أستباق الحوادث، فان كل التطورات من ارتفاع اسعار وغيرها تأخذ المسؤولين عن اقتصادنا الوطني دائما على حين غرة • وانه اذا ما وضعت دراسات فانها تهمل من قبل المسؤولين •

وفي نهاية هذا البحث لا بد من ان نتذكر ان الاعتمادات المدورة والمفتوحة لا تفيد الانماء الاقتصادي انما انفاقها في مشاريع حيوية هو الذي يطور هذا الاقتصاد • ومؤسف في مثل لبنان ، مهد الابجدية ، ان يكون اكثر من ٣٠٪ من شعبه اميين (دائرة الاحصاء المركزي) • وليس مشروع تجميع المدارس هو الذي سيخفف هذه النسبة بل انجازه • وكل اهمال في انجاز ما يجب عمله يؤدي الى خسائر كبيرة ليس فقط في الوقت بل ايضا في ما تتسبب فيه من زيادات باهظة في التكاليف • مثل تكاليف الري في مشروع الليطاني التي تضاعفت في فترة لا تتعدى السنين العشر ، زيادة على عدم الحصول على الارباح الناتجة عن المشروع لو تم في حينه •

واخيرا يجب ان يكون معلوما من المسؤولين عن اقتصادنا الوطني ان كل تأجيل في الانجازات يعني تأخيرا في تطورنا ، وان التقدم لا يعد بالنسبة الى ما كنا فقط ولكن بالنسبة الى الدول الاخرى التي قد تسبقنا في مجالات التطور •

الياس الحايك

الاعتمادات التي تغذي الخطة السداسية

سنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
مجموع اعتمادات التجهيز في الجزء الثاني والثالث	١٥٢	١٤٣	١٧١،٥
منها في الجزء الثاني	(٤٢،٦)	(٣٦،١٥)	(٣٠)
الاعتمادات المفتوحة حسب مشاريع القوانين قبل سنة ١٩٧١	٤٥	٤٧،٢	١٤،٧
الاعتمادات المفتوحة حسب مشروع قانون الـ ١١٧٥ مليون ل•ل• سنة ٩٧١	٤٢،٥	٥٢،٥	٣٣،٣
اعتمادات حسب مشاريع بعد سنة ٧٢ ولكنها تفوق ما توصي به الخطة			
– مشروع اوتوستراد طبرجا – طرابلس	–	–	٢٥
– مشروع تجميع المدارس	–	١٤،٥	٤١،٥